

للسنة

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2009



د. محسن محمد صالح
محرر



الفصل الأول

الوضع الفلسطيني الداخلي

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:



الوضع الفلسطيني الداخلي

مقدمة على الرغم من الحراك الذي شهدته الساحة الفلسطينية خلال سنة 2009، سواء بسبب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وتداعياتها، أم في جولات المصالحة الماراثونية التي جرت برعاية مصرية، أم في ترتيب حماس وفتح لبتيتهما الداخليين، أم في النشاط الأمريكي لإحداث اختراق في مفاوضات التسوية... إلا أن كل ذلك لم يؤدّ إلى انعكاسات عملية، تفضي إلى تغيير حالة الجمود في المشهد السياسي الكلي للواقع الفلسطيني. فقد استمرت حالة التشرذم والانقسام الفلسطيني، ولم يتمّ التوصل إلى مصالحة تؤدي إلى حلحلة النقاط الجوهرية العالقة المرتبطة بإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وتحديد أولوياته؛ بما في ذلك إعادة بناء أو إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وتشكيل حكومة وفاق وطني، وإصلاح الأجهزة الأمنية، والانتخابات... وغيرها.

وما زالت حالة الانقسام الفلسطيني تؤثر سلباً على مجمل المشروع الوطني وعلى النضال الفلسطيني محلياً وعربياً ودولياً، وما زال الوضع الداخلي يعاني من "شقاء الأشقاء"، ومن "الشرعيات المنقوصة"، ومن حالات التضاد في العمل، والتي تؤدي إلى "حصيلة صفرية" إن لم تكن حصيلة سالبة.

أولاً: حكومة تسيير الأعمال في رام الله استطاع سلام فياض عبور سنة 2009 محتفظاً برئاسة وزراء حكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية، على الرغم من أن كتلته النيابية لا تزيد عن اثنين من أصل 132 عضواً في المجلس التشريعي، وعلى الرغم من عدم اعتراف حماس بحكومته، والانتقادات القاسية التي وجهها قياديون من فتح والفصائل الفلسطينية لأدائه وأداء حكومته.

وقد استفاد فياض من دعم أبي مازن ومن الدعم الدولي لشخصه، كما استفاد من تعطل دور المجلس التشريعي، الذي تسيطر عليه حماس، وعدم قدرته على الانعقاد، فضلاً عن أن جولات التفاوض حول المصالحة لم تؤدّ إلى تشكيل حكومة وفاق وطني، وهو ما ترك المجال مفتوحاً لفياض وحكومته لملء الفراغ في رام الله. وعلى الرغم من أنه قدم استقالته للرئيس عباس في 2009/3/7، وتابع تسيير الأمور بانتظار تشكيل حكومة الوفاق المرتقبة، إلا أنه عاد ليقسم اليمين الدستورية، رئيساً للحكومة الجديدة التي شكلها في 2009/5/19.

هناك ثلاثة عوامل شكلت روافع لحكومة فياض، لتمكينها من الإمساك بزمام الأمور:

1. الاستقرار الأمني النسبي.
 2. التحسن الاقتصادي النسبي، مقارنة بمعاناة قطاع غزة نتيجة الحصار والدمار.
 3. دعم قيادة فتح والدعم العربي والأمريكي، فضلاً عن "الرضا" الإسرائيلي.
- بينما شكلت خمسة عوامل مقابلة عناصر أثرت سلباً على صورتها وأدائها:

1. الأداء الهزيل تجاه الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.
 2. فضيحة طلب تأجيل تقرير لجنة تقصي الحقائق برئاسة القاضي اليهودي الجنوب إفريقي ريتشارد جولدستون Richard Goldstone.
 3. التنسيق الأمني الفعّال مع الإسرائيليين والأمريكان، ومطاردة عناصر المقاومة واعتقالها.
 4. انسداد مسار المفاوضات والتسوية، وعدم توفير بدائل حقيقية للضغط على "إسرائيل".
 5. متابعة الإسرائيليين عمليات التهويد والاستيطان والاعتداء على المقدسات في الضفة الغربية.
- بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 2009/1/18، بدا أن أجواء الحوار الوطني والمصالحة بين فتح وحماس، ستجعل حكومة فياض في مهبّ الريح؛ فقام فياض بوضع حكومته تحت تصرف محمود عباس في 2009/1/22 خلال اجتماع للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية¹. وبعد أن انطلقت جلسات الحوار الوطني في القاهرة، قام فياض بتقديم استقالة حكومته في 2009/3/7، وأشار بيان صادر عن مكتبه إلى أن استقالته ستدخل حيّز التنفيذ "فور تشكيل حكومة التوافق الوطني، وبما لا يتجاوز نهاية الشهر الجاري كحد أقصى". وأعلن عباس قبول استقالته، التي قال إنها جاءت "لتعزيز الحوار ودعمه، ودفعه للوصول إلى تشكيل حكومة [جديدة]". وطلب عباس من فياض مواصلة إدارة شؤون السلطة حتى تشكيل حكومة جديدة؛ وأعرب عن تقديره لـ "الإنجازات" التي حققتها حكومة فياض، خصوصاً في مجالات "الأمن والاقتصاد والإصلاح"².

وبينما كان فياض يُعلن أنه لن يشغل منصباً رسمياً، بما في ذلك منصب رئيس حكومة الوفاق الوطني³؛ كانت بعض الأوساط المطلعة تؤكد رغبته في الاستمرار، مدعوماً بالرغبة الأمريكية. وأشارت مصادر فتحاوية إلى أن محمود عباس سيعاود طرح اسم فياض رئيساً للحكومة، حيث طلب وفد من حركة فتح، يضمّ شخصيات كبيرة من اللجنة المركزية والمجلس الثوري، من عباس التخلي عن فياض في الحكومة المقبلة، لكن عباس رفض ذلك، وأكد لهم تمسكه بالرجل بقوة⁴.

ومع تعثر الحوار الوطني، وتمديد جلساته، قرر عباس في 2009/5/8 إعادة تكليف فياض بتشكيل الحكومة، وذكر في الأسباب الداعية إلى ذلك سعيّ عباس لدفع الدول المانحة لمباشرة إرسال الأموال للسلطة الفلسطينية، بعد أن أبلغت الرئاسة الفلسطينية بوقف التحويلات المالية، بسبب

عدم وجود حكومة⁵. واللافت للنظر أنه إذا كان مجرد التلويح بوقف التحويلات المالية أو تأخيرها قد أدى إلى المسارعة بتثبيت فياض في رئاسة الحكومة، فكيف سيكون عليه الحال إذا كانت حماس نفسها شريكاً في الحكومة أو تتولى رئاستها؟!.

وقد أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اعتذارها عن المشاركة في حكومة فياض، لرغبتها بتشكيل حكومة توافق وطني⁶. وقد تشكلت حكومة فياض في 2009/5/19، وضمت 24 وزيراً، جُلهم من التكنوقراط، وجاء نصف أعضائها من حركة فتح. وتمّ تمثيل الجبهة الديمقراطية من خلال ماجدة المصري وزيرة للشؤون الاجتماعية، وحزب فدا من خلال سهام البرغوثي وزيرة للثقافة، وجبهة النضال الشعبي من خلال أحمد مجدلاني وزيراً للعمل، وحزب الشعب الفلسطيني من خلال إسماعيل دعيق وزيراً للزراعة، كما انضمّ للوزارة باسم خوري رئيس اتحاد الصناعيين الفلسطينيين الذي تولى حقيبة الاقتصاد. وقد أثار تشكيل الحكومة معارضة كتلة فتح البرلمانية، التي طلبت من اثنين من أعضائها المرشحين لمناصب وزارية الاعتذار، وهما عيسى قراقع الذي كان مرشحاً لوزارة الأسرى، وربحية زياب المرشحة لوزارة شؤون المرأة. وقد غاب الاثنان عن أداء اليمين الدستورية⁷. وقد احتجت كتلة فتح بأن فياض لم يستشرها، غير أن الرئيس عباس أبلغ عزام الأحمد رئيس الكتلة أن هذه الحكومة هي حكومته، و”يجب عدم عرقلة عملها بأي شكل من الأشكال”⁸. وقد فرض عباس في النهاية رؤيته على فتح، غير أن العديد من قياداتها ظلّت تتعامل مع فياض على مضض. ولم تمرّ سوى بضعة أسابيع حتى قدّم القيادي الفتحاوي حاتم عبد القادر وزير شؤون القدس استقالته من حكومة فياض، منتقداً تقصيرها تجاه هذا الملف، مع تأكيده على استمراره مسؤولاً لملف القدس في حركة فتح، وقبِل فياض الاستقالة في 2009/7/8⁹.

لقي تشكيل حكومة فياض معارضة حركة حماس، واعتبرتها مؤشراً سلبياً تجاه تشكيل حكومة الوفاق الوطني. وعلّق القيادي في حماس ونائب رئيس المجلس التشريعي أحمد بحر قائلاً ”إن حكومة فياض غير شرعية، ومكلفة من رئيس فاقد للشرعية“، واعتبر أن تشكيل هذه الحكومة التي لم تُعرض على المجلس التشريعي ”دلالة أخرى على عدم صدق النوايا تجاه الحوار الفلسطيني في القاهرة“¹⁰.

أكد سلام فياض أن حكومته ستكون حكومة انتقالية، حتى يتمّ تشكيل حكومة وفاق وطني، وحدد الأولويات الداخلية للحكومة، بإعادة إعمار قطاع غزة، وتوفير المصادر المالية لتمويل السلطة بقيمة 240 مليون دولار شهرياً، وحدد أولوياتها السياسية بوقف الاستيطان، ووقف الاجتياحات، ورفع الحصار¹¹. كما أكد أن برنامج حكومته السياسي هو برنامج محمود عباس وبرنامج منظمة التحرير¹².

وضع فياض عنواناً لخطة حكومته، وهو "إقامة مؤسسات الدولة المستقلة" خلال عامين¹³. وانشغلت حكومته على مدى شهرين بوضع تفصيلات هذه الخطة، التي كشف النقاب عنها في 2009/8/25. وتضمنت الخطة إقامة مشاريع سيادية، مثل مطار وسكة حديد وإنشاء بنية تحتية أساسية، وتأمين موارد الطاقة والمياه، وتحسين الإسكان والتعليم والزراعة، وتشجيع الاستثمار، وتحسين أداء الأجهزة الأمنية، فضلاً عن بناء المستشفيات والعيادات الصحية وغيرها¹⁴. وردّ فياض على اتهامات بأن خطته تتساق مع ما يسمى بـ "السلام الاقتصادي" الذي يدعو إليه بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu، ومع ما يسمى "بالرفاه تحت الاحتلال"، فقال إن خطته متكاملة تنموية وطنية لإنهاء الاحتلال وليس لتكريسه. كما ردّ فياض على انتقادات فتحاوية أشارت إلى أنه يأخذ دوراً ليس له، وأن الإعلان عن خطة إقامة الدولة هو من اختصاص الرئيس محمود عباس؛ فأكد فياض أن الخطة هي خطة الرئيس عباس وأن الحكومة حكومته، وأن الخطة سلمت لمحمود عباس قبل أسبوعين من إعلانها¹⁵.

أراد فياض من خلال تطبيق خطته أن يكون عملياً، بالاستفادة قدر الإمكان من الظروف المتاحة، وبالسعي لصناعة الحقائق على الأرض، التي تدعم بناء الدولة الفلسطينية، أو على الأقل تدعم صمود الشعب الفلسطيني في أرضه؛ وذلك في مواجهة الحقائق التي يفرضها الإسرائيليون على الأرض. كما حسم أمره بتبني خيار "السلام"، وبالتنفيذ الصارم لخريطة الطريق. غير أنه كان يواجه بطرف إسرائيلي مراوغ يجعل من عملية التفاوض عملية لانهائية، ويجعل ما يقوم به فياض ضئيلاً مقارنة بما يقوم به الإسرائيلي بشكل حثيث، من مشاريع تهويد واسعة في القدس وباقي الضفة الغربية، ومن حسم لقضايا الحل النهائي لصالحه قبل أن ينتهي التفاوض عليها، بينما "يستمتع" بقيام السلطة بالتزاماتها في قمع تيارات المقاومة، ودون أن تملك هذه السلطة أية أوراق ضغط حقيقية على الجانب الإسرائيلي.

وقد تابع فياض سياسته في التركيز على الجانب الاقتصادي، وفي تنفيذ متطلبات الاحتلال الأمنية؛ وأكد في حديث لجريدة هآرتس Haaretz الإسرائيلية أنه يُفضل الحديث عن الاقتصاد وليس عن السياسة، وأنه قد وضع لنفسه هدف إثبات أن الفلسطينيين يستطيعون إدارة دولة. وقال إنه آخر من يطالب بإزالة حاجز إسرائيلي يسهم في تحقيق الأمن "لأن المسّ بأمن إسرائيل يمسّ بمصالحنا"، على حدّ تعبيره. واعترف فياض بأنه يُتَّهم بأنه "مقاوم ثانوي في قوات الأمن الإسرائيلية"، ومع ذلك فقد قرر بدء عهد جديد لأن الحديث هو عن أمن الفلسطينيين وأبنائهم أولاً؛ ولأن الأمن هو "الصمغ بين الاقتصاد المزدهر والحكم الصالح من جهة، وبين حرية الشعب الفلسطيني"¹⁶. غير أن الممارسات الإسرائيلية كانت تضع حكومة فياض في وضع حرج دائماً، وكان من أمثلة ذلك قيام قوات الاحتلال باقتحامات واغتيالات في مناطق السلطة، كانت تستهدف أحياناً نشطاء من حركة فتح نفسها، كما حدث عندما قامت بقتل ثلاثة عناصر من حركة فتح في



نابلس في 2009/12/26. وهو ما اضطر حكومة فياض إلى القول "إن الشعب الفلسطيني لن ينجّر للعنف الذي تخطط له إسرائيل"، وطالبت "بضبط النفس والحفاظ على الهدوء بكل قوة وعزم"¹⁷.

تبنت حكومة فياض موضوع التنسيق والإشراف المباشر على إعادة إعمار قطاع غزة، على اعتبار أنها السلطة الشرعية، ورفضت التعاون أو التنسيق المباشر مع حكومة هنية. وجهزت حكومة فياض خطة لإعادة الإعمار، قامت بتقديمها إلى مؤتمر المانحين في شرم الشيخ في 2009/3/2، حيث حصلت على تعهدات بنحو 4.5 مليارات دولار¹⁸. لكن استمرار الانقسام الفلسطيني، وانعدام التنسيق بين الحكومتين، وظروف استمرار الحصار، حرم أبناء غزة من معظم ما تمّ رسده للإعمار.

ومن جهة أخرى، استمرت حكومة فياض في إرسال تحويلات مالية لتغطية تكاليف رواتب عدد من قطاعات العمل كالتعليم والصحة، وتسديد مستحقات خدمات أساسية كالكهرباء والماء. وقالت الحكومة إنها تحول إلى قطاع غزة 120 مليون دولار شهرياً، وهو ما يساوي نصف موازنة السلطة¹⁹. غير أن قسماً كبيراً من هذه الأموال كان يصل إلى أولئك الموظفين الجالسين في بيوتهم، بناء على تعليمات السلطة في رام الله، ممن يؤيدونها أو ممن اضطروا لذلك، لأن السلطة ستقطع عنهم الرواتب في حال الذهاب إلى العمل²⁰. وهو وضع شاذ ناتج عن حالة الانقسام الفلسطيني والخلاف بين حكومتي رام الله وغزة. وهو ما يعني أن حجماً كبيراً من هذه الأموال كان يوظف سياسياً لصالح السلطة في رام الله.

ثانياً: الحكومة المقالة في قطاع غزة

استمرت حكومة إسماعيل هنية في إدارة قطاع غزة باعتبارها حكومة تسيير الأعمال الشرعية، بحسب النظام الأساسي للسلطة الفلسطينية. غير أنها ظلت تعاني من حالة العزل والحصار إسرائيلياً وعربياً ودولياً، حيث فضّلت معظم البلدان التعامل رسمياً مع الرئيس عباس وحكومة فياض في رام الله.

وعانت حكومة هنية، التي تدعمها حركة حماس، من العمل في ظروف تكاد تكون مستحيلة، وكانت تسبح عكس التيار في بيئة عربية ودولية معادية أو مخاصمة أو لامبالية. وارتأت الحكومة أن الحصار والعدوان لا يهدف فقط إلى تخليها عن السلطة، وإنما يهدف إلى اجتثاثها وضرب تيار المقاومة وتهميشه، وإفساح المجال لفرض الإرادة الإسرائيلية الأمريكية على الشعب الفلسطيني، وتكريس عدم احترام الخيارات الديمقراطية للشعب الفلسطيني. ولذلك، رأت أن صمودها يستحق العناء، وأنها إذا أُجبرت على خوض معركة تُخَيِّرُها بين "الخبز والكرامة"، فإنها ستختار الكرامة.

صمدت حكومة هنية في مواجهة الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18)، وتمكنت مع تيارات المقاومة التي تقودها حماس من إفشال الهجوم الإسرائيلي، وإجبار القوات الإسرائيلية على الانسحاب الكامل من القطاع. واستطاعت حكومة هنية استيعاب صدمة الحرب بسرعة، وتابعت إدارتها وسيطرتها على الأوضاع في القطاع، ولم تحدث الفوضى أو الفلتان الأمني الذي كان يراهن عليه البعض. وقد مثل صمود المقاومة وبسالتها رافعة شعبية وسياسية وإعلامية كبيرة للحكومة المقالة ولحماس، وأوجد حالة من الإحباط لدى أعداء حماس وخصومها من إمكانية إسقاط حكومة هنية بالقوة. وقد شكّل ذلك دافعاً للمضي في الحوار الوطني لتحقيق المصالحة الفلسطينية.

كان الدمار الذي أصاب قطاع غزة نتيجة الحرب عليه كبيراً، وشمل أغلب مقرات الوزارات والمؤسسات الرسمية والأمنية. غير أن حكومة هنية تابعت تقديم خدماتها مباشرة بعد الحرب في مقار بديلة. وقامت بتقديم 27 مليون يورو (نحو 38 مليون دولار) للمتضررين من الحرب، استفاد منها 13,847 مواطناً من أصحاب المنازل المدمرة جزئياً أو كلياً وعائلات الشهداء والمصابين²¹. وقد تمّ تقديم مساعدات عاجلة لأسرة كل شهيد قيمتها ألف يورو (حوالي 1,400 دولار)، ولأسرة كل جريح 500 يورو (حوالي 700 دولار)، ولأصحاب كل منزل مدمر مساعدة قيمتها أربعة آلاف يورو (حوالي 5,625 دولار).

قدرت الحكومة المقالة كلفة إعادة إعمار ما دمره الاحتلال بنحو 2.215 مليار دولار، وتمسكت بالإشراف على الإعمار، ورفضت أي إشراف مباشر لحكومة فياض في رام الله على الإعمار²². غير أنها لم تمنع أن تقوم الجهات المانحة بتنفيذ عملية الإعمار بنفسها أو من خلال الجهات والشركات التي تثق بها، كما استعدت الحكومة لفتح الحدود لإدخال كل ما تتطلبه عملية الإعمار، ولم تمنع من تقديم كافة الضمانات لإنفاق الأموال على المشاريع المحددة، ووفق شروط الشفافية التي ترغب بها الجهات المانحة. غير أن ذلك كله لم يشفع للحكومة، على الرغم من أنها هي التي تدير كافة الأمور على الأرض. وأصرّت الجهات المانحة على التعامل مع الرئيس عباس وحكومة فياض، كما راعت الشروط والاعتبارات الإسرائيلية؛ وهو ما عنى عملياً استمرار الحصار والدمار، وعدم القدرة على إيصال المساعدات وتنفيذ المشاريع.

وشكلت حكومة هنية "اللجنة الوطنية العليا للإغاثة"، للتنسيق والإشراف على جهود الإغاثة، غير أن حركة فتح، والجهتين الشعبيتين والديموقراطية، رفضت الانضمام للجنة بسبب طابعها الحكومي؛ بينما انضمت إليها حركة الجهاد الإسلامي وبعض الفصائل الصغيرة²³.

وقد رحبت الحكومة المقالة بمؤتمر شرم الشيخ وبأي مؤتمر لإعادة الإعمار، غير أنها رأت أن الجهات المنظمة للمؤتمر اتجهت إلى العنوان الخطأ لأن "فياض لا يمثل الشعب الفلسطيني، وإنما يمثل الإرادة الدولية والأمريكية" بحسب رأيها²⁴.

وعلى الرغم من المعاناة الهائلة نتيجة الدمار والحصار، إلا أن حكومة هنية استطاعت أن تمسك بزمام الأمور طوال سنة 2009، وتعاملت بقوة وفعالية مع خصومها، كما استفادت بشكل كبير من الأنفاق على الحدود المصرية، والتي قدرتها بعض الأوساط بأكثر من 500 نفق، في إدخال الاحتياجات الأساسية لأهل القطاع المحاصرين، بحيث لبّت أكثر من 50% من احتياجاتهم. كما أشارت التقارير إلى تمكّن قوى المقاومة، وخصوصاً حماس، من إدخال كميات من الأسلحة وتوفير استعدادات قتالية أفضل مما كانت عليه قبل الحرب على القطاع. غير أن الاحتلال الإسرائيلي نجح ولو جزئياً في "كَيّ الوعي"، إذا ما جاز لنا استخدام هذا المصطلح؛ إذ في الفترة التي سبقت الحرب على القطاع، كانت حماس والحكومة في القطاع تربط ما بين وقف إطلاق الصواريخ والهدنة وبين فكّ الحصار عن القطاع؛ كما كانت الهدنة تُحدد ببضعة أشهر، تعود بعدها المقاومة لإطلاق صواريخها. وهو ما حدث فعلاً في 2008/12/19 عندما أخذت تطلق عشرات الصواريخ يومياً بهدف الضغط لإنهاء الحصار، وتحت شعار حقّ المقاومة. غير أن الفترة التي تلت الحرب على قطاع غزة شهدت هدنة مفتوحة وغير مشروطة، توقفت فيها المقاومة عن إطلاق الصواريخ، على الرغم من استمرار الحصار. وفي المقابل، فإن الأمر نفسه ينطبق على الإسرائيليين، الذين أصبحوا يترددون كثيراً في الهجوم على قطاع غزة، بعد المقاومة البطولية التي واجهوها من حماس وفصائل المقاومة.

ثالثاً: الحوار وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني

لم يكن حظّ الحوار الفلسطيني ومساعي تحقيق المصالحة بين فتح وحماس في سنة 2009 بأفضل منها في سنة 2008. إذ ما زال الوضع الداخلي الفلسطيني أمام رؤيتين مختلفتين ومسارين متعارضين في التعامل مع أولويات العمل الوطني وثوابته، وطريقة إدارة الصراع مع الاحتلال، ومساري المقاومة والتسوية، وفي التكيف مع الشرعيات العربية والدولية. ولذلك، فمن الظلم تبسيط الاختلاف بين فتح وحماس، وبين حكومتي رام الله وغزة، في كونه مجرد صراع على السلطة. فلا يمكن تفسير صمود حماس في وجه الحصار، وفي وجه العدوان الإسرائيلي على القطاع، وإغلاق مؤسساتها، وسجن ممثليها في المجلس التشريعي، ومطاردة أنصارها في الضفة... بمجرد الرغبة بوضع أفضل في حكم السلطة. كما لا يمكن فهم إصرار فتح على اعتراف حماس بالاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير، وأن تتشكل حكومة يلتزم برنامجها السياسي ببرنامج المنظمة وشروط الرباعية؛ إلا دفعاً باتجاه برنامج سياسي يتضمن الاعتراف بـ"إسرائيل" ووقف العمل المقاوم.

عانى الحوار الفلسطيني من ثلاث أزمات أساسية:

1. أزمة تحديد مسار العمل الوطني الفلسطيني، بما في ذلك ثوابته وأولوياته، وطرق إدارة الصراع، وبرنامج السياسي. إذ إن هناك حالة شدّ بين مسار أيديولوجي إسلامي مقاوم،

متطلع للتغيير وفرض معادلات جديدة لإدارة الصراع، وبين مسار وطني براجماتي، متكيف مع الواقعية العربية والإمكانات الآنية.

2. أزمة الثقة التي تعمقت نتيجة الانقسام السياسي والفلتان الأمني، وسيطرة حماس على قطاع غزة، وقيام السلطة في الضفة الغربية بالتعاون مع الاحتلال بمطاردة حماس ومحاولة اجتثاثها، وبسبب الحملات الإعلامية والأمنية المتبادلة بين الطرفين.

3. أزمة الضغوط والشروط الخارجية، إذ استخدمت شروط الرباعية والمعايير الأمريكية والإسرائيلية كسيف مُسلّط على عملية الحوار، وإن استخدمت صياغات مختلفة ومخففة. فـ”الالتزام بالاتفاقات التي وقعتها المنظمة”، و”تشكيل حكومة تفكّ الحصار”... كانت صياغات تعبّر عنها المعاني نفسها بشكل أو بآخر. كما لم تتوقف التهديدات الأمريكية بوقف مسار التسوية، وبقطع المساعدات، والعودة لحصار الضفة... إذا شاركت حماس في حكومة لا تستجيب لشروط الرباعية. ولم يكن لدى الولايات المتحدة مانع من تحقيق المصالحة الفلسطينية، طالما أنها ستكون ذات مسار واحد باتجاه فوز فتح في الانتخابات، وإعادة سيطرتها على قطاع غزة، واحتواء حماس أو تهميشها ونزع شرعيتها الشعبية. أما أي مسار آخر فسيعني بقاء الحصار والأزمة وتشديدهما.

مثلّ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18) نقطة تحوّل كبيرة، إذ إن الصمود البطولي للشعب والمقاومة أحبط آمال البعض من إمكانية إسقاط حماس بالقوة، كما أن التعاطف الشعبي الكبير فلسطينياً وعربياً وإسلامياً بل ودولياً أعاد الألق لحماس وتيار المقاومة، وأخرجها من الزاوية التي حُشرت فيها في خريف 2008، نتيجة عدم مشاركتها في الحوار الوطني الذي كان مقرراً في القاهرة، واتهامها بالتسبب في إفشاله. كما أن الأداء الباهت والمربك للحكومة في رام الله، جعل قيادة فتح وحكومة فياض في وضع حرج في نظر الكثيرين. وأخذت تتزايد الدعوات في أوساط فتح والسلطة للحوار وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، ووقف حملات التحريض المتبادلة، كما قامت السلطة بتجميد مفاوضات التسوية مع ”إسرائيل“.

وهكذا، فإن أحد نتائج العدوان على غزة كان الاندفاع باتجاه الحوار الوطني. وأصبحت حماس في وضع قوي لم تعد تشعر فيه بأنه يمكن فرض شروط عليها، أو استضعافها وتهميشها في العملية السياسية. كما احتفظت حماس بورقة انتهاء ولاية الرئيس عباس في 2009/1/9 بحسب النظام الأساسي (الدستور) الفلسطيني، غير أنها لم تستخدمها بشكل جاد أو فعّال، وإن كانت لوّحت بها بين فترة وأخرى. ولعلها أرادت استخدامها كورقة ضغط، مع إبقائها ضمن النقاط التي يمكن التفاهم عليها، أو إيجاد مخرج سياسية وقانونية لها، عند الجلوس على طاولة المفاوضات.

أسهم وقف الحملات الإعلامية بين فتح وحماس في إيجاد أجواء إيجابية لبدء الحوار، غير أن إطلاق سراح معتقلي حماس في الضفة الغربية ظلّ مطلباً ملحاً لحماس، التي أصرت على إطلاق

سراحهم قبل البدء بالمفاوضات. وبينما كانت السلطة في رام الله تنكر وجود معتقلين سياسيين، كانت حماس تتحدث عن قوائم بأسماء نحو 500 معتقل. وقد تأخر إطلاق الحوار الذي كان مقرراً في 2009/2/22 بسبب هذه المسألة²⁵. وكانت السلطة في رام الله قد أطلقت 21 معتقلاً في شباط/فبراير 2009، ووعدت بإطلاق ثمانين معتقلاً يوم 2009/2/23²⁶؛ غير أن القيادي في حماس رأفت ناصيف نفى إطلاق سراح الثمانين، قائلاً إن العكس هو الصحيح، وإن "ما نشاهده في الواقع هو استمرار لحملة وممارسات على الأرض ستكون لها انعكاسات سلبية على أجواء الحوار"²⁷.

ظلت قضية معتقلي حماس في الضفة أحد أبرز القضايا الضاغطة على أجواء المفاوضات طوال سنة 2009، وتسببت في تعثرها بين حين وآخر، غير أن قيادة فتح والسلطة في رام الله لم تستجب لكافة الضغوط، لأنه لا يوجد معتقلون سياسيون حسبما تقول. وليس من المؤكد أن سبب ذلك هو رغبة قيادة فتح باستخدام ورقة المعتقلين لأقصى حدٍّ ممكن، وإنما قد يكون عدم رغبتها في إطلاق سراحهم لضمان بقائها دون منافس في الضفة، ولطمأنة الإسرائيليين والأمريكان على التزامها بمكافحة "الإرهاب" وبنود خريطة الطريق، وبتطبيق الإصلاحات الأمنية التي يشرف عليها الجنرال الأمريكي كيث دايتون Keith Dayton، وبشكل يجعل هذه الإجراءات مساراً منفصلاً عن مسار الحوار الفلسطيني.

جرى التوافق على أن يتم الحوار الفلسطيني تحت رعاية مصرية، وهي رعاية كانت قد نشطت في النصف الثاني من سنة 2008، لكنها تعثرت عندما اعتذرت حماس ومعها ثلاثة فصائل فلسطينية عن حضور مؤتمر المصالحة، الذي كان مقرراً عقده في القاهرة في 2008/11/10، مطالبة بإطلاق سراح المعتقلين في الضفة، وبالسماح لوفدها عن الضفة بالقدوم، وبمشاركة عباس في جلسات الحوار كلها، وليس مجرد حضوره حفل الافتتاح²⁸. وقد أثار ذلك غضب مصر، لكنها سرعان ما استجابت لرعاية الحوار، بعد الحرب على قطاع غزة، مع السعي قدر الإمكان لإيجاد الظروف المناسبة لإنجاح الحوار.

أطلقت عملية الحوار بلقاءات بين فتح وحماس يومي 2009/2/25-24، تبتعتها مشاركة الفصائل الأخرى في 2009/2/26. وتشكلت خمس لجان تناولت خمس قضايا هي: الانتخابات، والأمن، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والحكومة الانتقالية، والمصالحة الوطنية. وقد ظهرت تأكيدات من حماس وفتح بالحرص على إنجاح الحوار. فقد دعا محمود عباس وفد فتح "لإنجاح الحوار بشتى الوسائل"²⁹، بينما قال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل إن حماس "تسامت" على جراحها النازفة في غزة، ومعاناة مئات من سجنائها في الضفة، استجابة لدعوات الحوار، وتأكيداً على المضي في مشروع المصالحة الوطنية³⁰. وأكد إسماعيل هنية أن "موضوع المصالحة وإنهاء الانقسام قرار استراتيجي في حركة حماس، وهو موقع الإجماع، والرغبة في إنجاح الحوار تلقى قوة دفع في كل الأوساط الحركية في الداخل والخارج"³¹.

عُقدت ست جولات للحوار كان آخرها في 28-30/6/2009، ويظهر أن تقدماً كبيراً حدث في عدّة مسارات. ودعت مصر إلى جولة سابعة وأخيرة في 25-27/7/2009، تتكلل بتوقيع المصالحة في اليوم التالي لانتهاج الجولة، غير أن حماس أكدت مرة أخرى على مطلبها بتبويض سجون الضفة من المعتقلين السياسيين قبل التوقيع على اتفاق المصالحة؛ واتهمت فتح بعدم الجدية في المصالحة وإنهاء الانقسام³². لم تقم السلطة في رام الله بإطلاق المعتقلين، ولم تنعقد الجولة السابعة، وانشغلت فتح بعقد مؤتمرها السادس في 4/8/2009، كما اعتذرت فتح عن عقد الجولة المقترحة في 25/8/2009 وطلبت تأجيلها إلى أجل غير مسمى، نظراً لعقد جلسة طارئة للمجلس الوطني الفلسطيني يومي 26-27/8/2009³³.

كان من الواضح أن أجواء عدم الثقة، وأنّ الخبرة التاريخية السلبية بين فتح وحماس، جعلت مسألة الاتفاق أمراً أكثر صعوبة، وتطلبت الدخول في التفاصيل، ومحاولة إيجاد التصورات والضمانات الكافية لإنجاز اتفاق ناجح.

دفع تفاؤل محمود عباس والسلطة الفلسطينية في رام الله بإمكانية إحداث اختراق في مسار مفاوضات التسوية السلمية، بعد تولي باراك أوباما Barack Obama للرئاسة الأمريكية، ومحاولته الضغط على الجانب الإسرائيلي لوقف الاستيطان؛ إلى التريث في عقد أي اتفاق مع حماس، من شأنه أن يفسد الأجواء مع أمريكا، أو لا يلبي متطلبات عملية التسوية. كما يظهر أن طول أمد المفاوضات، وتراجع الوهج والألق الذي تمتعت به حماس في البداية نتيجة معركة غزة، وزيادة الحصار الخانق على قطاع غزة، الذي أضيف إليه الدمار ومنع الإعمار، قد دفعت قيادة فتح إلى تصليب موقفها بشكل أكبر مع استمرار جولات الحوار؛ وزيادة الحديث عن تشكيل حكومة تقبل شروط الرباعية، وإجراء الانتخابات دون ضرورة الاتفاق على كافة القضايا.

وقد زاد هذا من خشية قيادة حماس أن تكون عملية الحوار تستهدف في النهاية إجراء انتخابات مضمونة النتائج، تؤدي لنزع الشرعية الشعبية عن حماس، وتضمن عودة سيطرة فتح على قطاع غزة، بحيث يكون ذلك مجرد تكريس لقيادة فتح للشعب الفلسطيني، لتكون في وضع تفاوضي أفضل في عملية التسوية، وتكون أكثر قدرة على التحدث باسم الفلسطينيين.

ركزت حماس في الحوار على أن يكون اتفاق المصالحة اتفاقاً شاملاً يعالج الملفات الخمسة ويضمن تنفيذها على الأرض بشكل متوازٍ، كما رفضت الضغوط الخارجية وبالذات معايير اللجنة الرباعية في إنجاز المصالحة، ثم إن قضية إطلاق سراح المعتقلين في الضفة الغربية كانت حاضرة دائماً كشرط أساسي للتوقيع على الاتفاق. أما فتح فركزت على تشكيل حكومة توافق وطني تكون مؤهلة لفك الحصار، وعلى عمل الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

كانت استقالة حكومة سلام فياض مؤشراً إيجابياً لدى حماس يشير إلى جدية فتح في تحقيق المصالحة. غير أن إعادة تكليف فياض بتشكيل الحكومة بعد ذلك بحوالي شهرين قد ألقى بظلاله السلبية على الحوار. ثم إن قيام قيادة فتح بعقد مجلس وطني فلسطيني في آب/ أغسطس 2009، بحجة استكمال انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، قد مثل مؤشراً آخر بالنسبة لحماس وقوى المعارضة على تراجع فتح تجاه عملية المصالحة، لأن تشكيل الحكومة وانتخاب قيادة المنظمة كانا في صلب أجندة الحوار الفلسطيني، وليس من المناسب في رأي حماس وقوى المعارضة اتخاذ هذه الإجراءات في أجواء تمهد للوصول إلى مصالحة حقيقية.

حظي ملف تشكيل الحكومة بنقاش كبير، فبالنسبة لفتح يجب أن تتمكن هذه الحكومة من فكّ الحصار، ولذلك عليها أن تلتزم بالبرنامج السياسي لمنظمة التحرير والاتفاقات التي وقعتها المنظمة³⁴، وهو ما يعني فعلياً القبول بشروط الرباعية بما في ذلك وقف المقاومة المسلحة والاعتراف بـ"إسرائيل"... وهذا لم يكن وارداً لدى حماس وفصائل المقاومة. ولم يكن لدى حماس مانع أن تتشكل الحكومة على أساس وثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى)، التي حظيت بشبه إجماع بين الفصائل. كما لم يكن لدى حماس مانع أن تكون هذه الحكومة حكومة مهمات، تتولى مسائل ترتيب الانتخابات وإعادة إعمار غزة وإصلاح الأجهزة الأمنية... وغيرها³⁵.

وفي أثناء الجولة الثانية من الحوار، طالب رئيس وفد حركة فتح أحمد قريع بحكومة "تعترف اعترافاً شفافاً كالكريستال بإسرائيل"، في سياق ردّه على اقتراح الجبهة الشعبية والجهاد الإسلامي أن تتشكل حكومة دون برنامج سياسي³⁶.

وقد حاول أبو مازن أن يجد مخرجاً لمشكلة تشكيل الحكومة باقتراحه أن ترشح حماس أربعة منها ليكونوا وزراء في حكومة التوافق الوطني، ويكونوا كـ"فدائيين" بحيث يلتزمون بالاتفاقات الموقعة بشكل شخصي، ويذكروا أنهم يمثلون أنفسهم وليس موقف الحركة، وذلك من أجل أن تنال الحكومة القبول الدولي. وقد لاحظ محمود الرمحي أمين سرّ المجلس التشريعي أن الاقتراح لم يكن جاداً، فضلاً عن أن حماس لن تقبل به³⁷.

الملف الأمني كان من الملفات المعقدة أيضاً، والتي شهدت جدالاً ساخناً طوال جلسات الحوار، إذ حاولت فتح في البداية أن تقتصر الترتيبات والإصلاحات الأمنية على قطاع غزة، مطالبة بعودة عدد كبير من منتسبي الأجهزة الأمنية ممن توقفوا عن أعمالهم بعد سيطرة حماس على القطاع. أما حماس فأصرّت على إدخال الضفة الغربية ضمن الترتيبات الأمنية. وقد ألقى الاعتقال السياسي والإجراءات الأمنية ضدّ المؤسسات في الضفة والقطاع بظلاله على الحوار. وكان لاستشهاد عدد من عناصر حماس على يد عناصر السلطة في قلقيلية في 2009/5/31 وقع كبير؛ إذ اعتبر خالد مشعل بعد مباحثاته مع الوزير عمر سليمان أن "العقبة الكؤود أمام المصالحة الفلسطينية هي ما يجري في

الضفة من اغتيالات واختطافات“، وقال إن ”هناك حملة لاجتثاث حركة حماس، تمارسها أجهزة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية“³⁸. وقد بذل المصريون جهوداً كبيرة لحل مشكلة المعتقلين، خصوصاً في صيف 2009، وتابعت وفود أمنية مصرية ذلك في فلسطين المحتلة ودمشق³⁹.

وبشكل عام، يظهر أن الجولة السادسة للحوار، أحدثت تسويات مقبولة للطرفين في عدد من الملفات الحساسة كالأمن، والمعتقلين، كما وافقت فتح وحماس على تشكيل لجنة مشتركة من كافة الفصائل للتنسيق والإشراف على اتفاق المصالحة، بحيث تنهي أعمالها فور إجراء الانتخابات⁴⁰. وقد أثار هذا البند اعتراض عدد من فصائل المنظمة، وخصوصاً الجبهة الديموقراطية، من منطلق أنه سيعطي شرعية لـ ”انقلاب حماس“ في غزة، بينما رفضته الجبهة الشعبية، لأنها ترى أنه ”سيكرس الانقسام“، حيث ستعمل اللجنة على التنسيق بين حكومتى غزة ورام الله⁴¹.

ويظهر أنه قد تمّ تجاوز عدد من العقبات خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2009، وحدثت توافقات على إدماج ثلاثة آلاف عنصر من الأجهزة الأمنية السابقة في الأجهزة الأمنية العاملة في غزة، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية في الضفة والقطاع بمساعدة ضباط أمن مصريين وعرب، وتحديد الانتخابات الرئاسية والتشريعية في يوم 2010/6/25، وأن تعقد انتخابات المجلس التشريعي ضمن نظام انتخابي مختلط (75% وفق نظام التمثيل النسبي، و25% وفق نظام الدوائر)...⁴².

وظهرت في أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2009 تصريحات من فتح وحماس، تشير إلى قرب توقيع اتفاق المصالحة، حيث كان متوقعاً أن تلتقي الوفود الفلسطينية في 2009/10/19 ثم يتمّ التوقيع بعد ذلك بستة أيام. غير أن صدور تقرير جولدستون، وقرار السلطة بطلب تأجيل التصويت عليه في مجلس حقوق الإنسان Human Rights Council التابع للأمم المتحدة (United Nations (UN، وما ترافق معه من تصعيد إعلامي وغضب شعبي، يتهم السلطة في رام الله بالتقصير وارتكاب ”جريمة“ بحقّ دماء الشهداء، ويشكك في أمانتها ومصداقيتها، أدى إلى مطالبة حماس لمصر بتأجيل التوقيع على الاتفاق حتى تهدأ النفوس؛ بينما رأت القاهرة في تأجيل التوقيع خسارة كبيرة للشعب الفلسطيني، وإهداراً للجهد المصري⁴³.

قدمت مصر نصاً نهائياً مقترحاً لاتفاق المصالحة الفلسطينية وطلبت من فتح وحماس توقيعه بحدّ أقصى في 2009/10/15، على أن تتسلم مصر توقيعات باقي الفصائل في الأيام الخمسة التالية⁴⁴. وفي أجواء فضيحة تقرير جولدستون سارعت قيادة فتح إلى التوقيع على اتفاق المصالحة، وقام أبو مازن بإرسال عزام الأحمد إلى مصر في 2009/10/15 ليسلم القاهرة النصّ الموقع من قبل حركة فتح⁴⁵. أما حماس فطلبت مهلة لقراءة النصّ ومراجعته، بينما أصرّت القاهرة على أن النصّ الذي أعدته نهائياً، وغير قابل للفتح أو النقاش، وأنه يجب أن يوقع كما هو⁴⁶.

ملخص الورقة المصرية:

ورقة المصالحة المصرية المقترحة من أكثر وثائق المصالحة تفصيلاً، إذ بلغ نصّها نحو 4,100 كلمة، موزعة على 22 صفحة. وقد تضمن نصّها الذي جاء بعنوان "اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني، القاهرة، 2009"، وسلمته مصر للفصائل الفلسطينية، النقاط التالية:

أولاً: منظمة التحرير الفلسطينية: تنصّ الورقة على تفعيل وتطوير المنظمة وفق أسس يتمّ التراضي عليها، بحيث تضمّ جميع القوى والفصائل. ويتمّ تشكيل مجلس وطني جديد، بما يضمن تمثيلاً فلسطينياً واسعاً في الداخل والخارج. وتقوم اللجنة المكلفة بتطوير المنظمة باستكمال تشكيلها، وعقد أول اجتماع لها فور البدء بتنفيذ هذا الاتفاق. وتقوم بتحديد العلاقة بين المؤسسات والهيكل والمهام لكل من المنظمة والسلطة، وبما يحافظ على مرجعية المنظمة للسلطة، ويضمن عدم الازدواجية.

وحتى انتخاب المجلس الوطني الجديد، تتمثل مهام اللجنة في وضع الأسس والآليات للمجلس، ومعالجة القضايا المصرية في الشأن السياسي والوطني، واتخاذ القرارات بشأنها بالتوافق، ومتابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن الحوار.

ثانياً: الانتخابات: تؤكد الورقة على إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها القدس، بشكل متزامن يوم الإثنين 2010/6/28، ويلتزم الجميع بذلك. وتجرى انتخابات المجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي الكامل، في الوطن والخارج حيثما أمكن، بينما تجري الانتخابات التشريعية على أساس النظام المختلط على أساس 75% قوائم، 25% دوائر، ونسبة الحسم 2%. ويقسم الوطن (الضفة الغربية وقطاع غزة) إلى 16 دائرة انتخابية (11 في الضفة وخمس في غزة). وتجرى الانتخابات تحت إشراف عربي ودولي، مع إمكان اتخاذ التدابير لضمان إجرائها في ظروف متكافئة ومواتية للجميع، وفي جو من الحرية والنزاهة والشفافية ومع آلية للرقابة. ويقوم الرئيس الفلسطيني بتشكيل لجنة الانتخابات، بناء على المشاورات التي يقوم بها وعلى تنسيب القوى السياسية والشخصيات الوطنية.

ثالثاً: الأمن: يدعو البند الخاص بالأمن إلى صياغة القوانين الخاصة بالأجهزة الأمنية حسب المهام المنوطة بها، وأن تكون تلك الأجهزة مهنية وغير فصائلية، مع تحديد معايير وأسس إعادة بناء وهيكله وتوحيد الأجهزة، التي يجب أن تخضع للمساءلة والمحاسبة أمام المجلس التشريعي. وتنصّ الورقة على أن أي تخاير أو إعطاء معلومات للعدو، تمسّ الوطن والمواطن الفلسطيني والمقاومة، يعتبر خيانة عظمى. كما تنصّ على تحريم الاعتقال السياسي، واحترام الأجهزة الأمنية لحقّ الشعب الفلسطيني في المقاومة، وإبعاد المؤسسة الأمنية عن التجاذبات والخلافات السياسية.

وتنصّ في الوقت نفسه على تجريم وتحريم استخدام السلاح، لأسباب خارج المهمات الوظيفية، وبعيداً عن اللوائح والأنظمة المنصوص عليها.

وتنصّ الورقة على تشكيل لجنة أمنية عليا، يُصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً بها، تتكون من ضباط مهنيين بالتوافق، وتمارس عملها تحت إشراف مصري وعربي لم تابعة وتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني في الضفة والقطاع، وتكون من بين مهامها رسم السياسات الأمنية والإشراف على تنفيذها. ويتمّ إعادة بناء وهيكل الأجهزة الأمنية بمساعدة مصرية وعربية، مع التأكيد على حقّ الضمان الوظيفي لجميع العاملين فيها.

رابعاً: المصالحات الوطنية: تدعو الورقة إلى نشر ثقافة التسامح والمحبة والمصالحة والشراكة السياسية والعيش المشترك، وحلّ جميع الانتهاكات التي نجمت عن الفلتان والانقسام بالطرق الشرعية والقانونية، ووضع برنامج لتعويض المتضررين من الانقسام والعنف مادياً ومعنوياً، ووضع الأسس والآليات الكفيلة بمنع تكرار الأحداث المؤسفة، والوقف الفوري لكل أشكال التحريض المتبادل، والعمل على رفع الغطاء التنظيمي والعشائري والعائلي عن كل من يرتكب الاعتداءات على الناس وممتلكاتهم، وإصدار ميثاق شرف يؤكد على تحريم الاقتتال الداخلي.

خامساً: اللجنة المشتركة لتنفيذ اتفاقية الوفاق الوطني: تتشكل اللجنة من 16 عضواً من حركتي فتح وحماس والفصائل والمستقلين، وتسمي كل من فتح وحماس ثمانية أعضاء، ويصدر الرئيس محمود عباس مرسوماً تأسيساً بتشكيلها بعد التوافق على أعضائها. ويكون الرئيس محمود عباس هو مرجعية هذه اللجنة بصفته رئيس المنظمة والسلطة. وتكون اللجنة إطاراً تنسيقياً ليست لديها أية التزامات أو استحقاقات سياسية، وتبدأ عملها فور توقيع اتفاقية الوفاق، وينتهي عملها في أعقاب إجراء الانتخابات وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة. وتتولى هذه اللجنة تنفيذ اتفاق المصالحة من خلال التعامل مع الجهات المعنية المختلفة، وتهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني، والإشراف على معالجة قضايا المصالحة الداخلية الفلسطينية، ومتابعة عمليات إعادة الإعمار في غزة.

وتنصّ الورقة أيضاً على معالجة القضايا المدنية والمشاكل الإدارية الناجمة عن الانقسام، بما يشمل تعيينات الموظفين وترقياتهم والفصل ووقف الراتب والتنقلات في المؤسسات والإدارات الحكومية، والمراسيم والقرارات الرئاسية والحكومية المختلف عليها ذات الصلة. وتشكل لجنة إدارية قانونية لدراسة القضايا المذكورة. وتدعو الورقة لعودة جميع الموظفين المدنيين بالضفة وغزة الذين كانوا على رأس عملهم قبل 2007/6/14 (الحسم العسكري) إلى وظائفهم، بما في ذلك المفصولين والمتغيّبين على خلفية الانقسام. وتشكيل وحدات استشارية للمعالجات القضائية، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

وتعتبر الورقة أن الأفراد الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه، في أثناء مرحلة المواجهات الداخلية، ضحايا العنف، وتتحمل السلطة الفلسطينية مسؤولية معالجة قضاياهم، بمتابعة ومشاركة من لجنة المصالحة الوطنية.

سادساً: المعتقلون: تُحلّ هذه المشكلة من خلال قيام كل من حركتي فتح وحماس بتحديد قوائم المعتقلين طبقاً لآخر موقف، ويتم تسليم مصر ومؤسسة حقوقية (يتفق عليها) نسخة منها بعد التحقق منها (تثبيت الأعداد والأسماء) قبل التوقيع على اتفاقية الوفاق الوطني. ويقوم كل طرف بالإفراج عن المعتقلين الموجودين لديه من كل الفصائل فور توقيع الاتفاقية⁴⁷.

استفادت قيادة فتح والسلطة في رام الله من توقيعها على الوثيقة المصرية، ومن تمنع حماس عن ذلك، في الخروج من مأزق فضيحة تأجيل تقرير جولدستون، وفي شنّ هجوم إعلامي واسع ومضاد على حماس، بأنها تعرقل جهود الوحدة الوطنية والمصالحة. وقد استفادت فتح من الرغبة الصادقة فلسطينياً وعربياً ودولياً في تحقيق المصالحة، في محاولة حشر حماس في الزاوية. أما حماس التي رفضت التوقيع تحت الضغط، وأصرّت على مطابقة النصّ بما تمّ الاتفاق عليه في محاضر الجلسات السابقة، فقد بدا موقفها مرتبكاً شيئاً ما باختلاف تصريحات قادتها بشأن إمكانية التوقيع على الورقة، والملاحظات التي يجب أخذها بعين الاعتبار. وواجهت مهمة صعبة في إقناع المتابع العادي، بأن وجهة ملاحظاتها تستحق عدم التوقيع. كما حدثت تسريبات عن اختلاف بين موقعي قيادة حماس في غزة ودمشق بشأن التوقيع، حيث ذكر أن قيادتها في دمشق أكثر تشدداً من قيادتها في غزة.

لعبت أزمة الثقة والخبرة التاريخية السابقة دورها في إصرار حماس على تدقيق النصوص، وتثبيت عبارات ترى أنّ نزاعها أو تغييرها يمكن أن يستخدم مخرجاً للتنصل أو التراجع عن الالتزامات. وقدمت حماس عدداً من التعديلات التي أصرّت على تضمينها في النصّ أو وضعها في ملحق بالنصّ، بحيث يأخذ قوته القانونية والسياسية. وتلخصت أبرز الملاحظات في:

1. إضافة جملة "تعتبر هذه المهام أعلاه غير قابلة للتعطيل باعتبارها إجماعاً وطنياً تمّ التوافق عليه" إلى الفقرة الخاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك بعد الحديث عن مهام الإطار القيادي المؤقت للمنظمة، إلى حين إجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني.

2. تعديل الفقرة الخاصة بلجنة الانتخابات لتنصّ على "تشكيل لجنة الانتخابات بالتوافق الوطني، ويصدر الرئيس مرسوماً بذلك"؛ وهو بخلاف النصّ الموجود في الورقة الذي ينصّ على أن الرئيس الفلسطيني يقوم بتشكيل لجنة الانتخابات، بناء على المشاورات التي يقوم بها وعلى تنسيب القوى السياسية والشخصيات الوطنية.

3. المطالبة بإضافة نصّ يوضّح بأن تشكيل اللجنة الأمنية العليا "يتمّ التوافق عليه".
4. تعديل نصّ "يتمّ إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية بمساعدة مصرية عربية..."، وذلك بإضافة كلمة "بناء" بعد كلمة "إعادة"⁴⁸.

غير أن الحكومة المصرية وحركة فتح رفضتا فتح الورقة للنقاش أو إدخال أية تعديلات عليها. وهكذا، ظلّ مشروع المصالحة يواجه حالة من التعثّر الذي لم تنفع معه محاولات فلسطينية من جهات مثل الجبهة الشعبية، ومن شخصيات مستقلة مثل منيب المصري... للوصول إلى حلول مناسبة، كما حصلت محاولات قطرية وسعودية وسودانية وليبية للتوسط، استمرت حتى قبيل انعقاد مؤتمر القمة العربية في سرت في ليبيا في أواخر آذار/ مارس 2010، ولكنها لم تؤدّ إلى نتيجة.

رابعاً: الانتخابات

بنت حماس موقفها من انتهاء ولاية الرئيس عباس على أساس النصّ الدستوري الذي حدد ولاية الرئيس بأربع سنوات، بحيث تنتهي بنهاية يوم 2009/1/8. أما حركة فتح فتبنّت وجهة النظر القائلة بتمديد ولاية الرئيس عباس حتى موعد انتخابات المجلس التشريعي، بناء على القانون رقم 9 لسنة 2005، الذي ينصّ على إجراء الانتخابات الرئيسية والتشريعية في وقت واحد معاً. وبغض النظر عن الجدل الذي دار حول أن النصّ الدستوري هو نصّ حاكم ومهيمن، أو أن القانون الذي أصدره عباس جاء موضحاً ومفسراً، فإن جوهر المشكلة كان سياسياً.

وقد صدرت تصريحات متعددة من قيادات حماس تؤكد على انتهاء ولاية الرئيس عباس⁴⁹. وكانت بعض أدبيات حماس تتحدث بين حين وآخر عن "الرئيس المنتهية ولايته". غير أن أجواء العدوان على غزة، وما تلاها من جولات حوار للوصول إلى المصالحة، جعلت حماس تتعامل مع عباس كرئيس أمر واقع. ولم تقم بإجراءات عملية حقيقية، أو باتخاذ سياسات حاسمة تجاه رفض التعامل مع عباس كرئيس للسلطة طوال سنة 2009. كما أن نصوص الورقة المصرية تحدثت عن عباس كرئيس في مواضع عدة، ولم يكن ذلك محطّ اعتراض جادّ من حماس. هذا فضلاً عن أن حماس وافقت في الورقة المصرية على خوض الانتخابات الرئاسية والتشريعية في وقت واحد.

مسألة الانتخابات أخذت جانباً كبيراً من الحوار الفلسطيني، فبينما كانت فتح وفصائل منظمة التحرير تُصرّ على إجراء الانتخابات وفق نظام النسبية الكامل، كانت حماس تطالب بنظام مختلط يجمع بين الدوائر والنسبية، كما حدث في انتخابات سنة 2006 (50% دوائر، و50% نسبية). وكانت حماس ترى أن نزول مرشحين، على قوائمها أو قوائم فصائل المقاومة قد يعطي فرصة ومبرراً للاحتلال الإسرائيلي لمطاردة المرشحين واعتقالهم، خصوصاً في الضفة الغربية؛ هذا فضلاً عن مشاكل نظام النسبية الذي يعطي للفصائل الصغيرة أدواراً أكبر بكثير من حجمها في توجيه اللعبة



السياسية من خلال التحالف مع طرف دون آخر مقابل مكاسب وشروط معينة، عندما لا يحصل أي من الفصائل على الأغلبية النسبية (نصف المقاعد زائد واحد). ثم إن حماس وافقت على 40% للدوائر و60% للنسبية، ثم عادت ووافقت بعد طول نقاش على 25% للدوائر و75% للنسبية، وهو ما وافقت عليه فتح أيضاً.

بحسب الورقة المصرية، كان هناك توافق فلسطيني على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني بشكل متزامن يوم 2010/6/28؛ إذ لم يكن هذا الموعد نقطة خلاف بين الفصائل الفلسطينية. غير أن أجواء أزمة تقرير جولدستون، وإصرار حماس على مراعاة ملاحظاتها قبل التوقيع على الورقة المصرية، قد دفع أبا مازن يوم 2009/10/23 لإصدار مرسوم رئاسي بتحديد يوم 2010/1/24 موعداً للانتخابات الرئاسية والتشريعية⁵⁰. وقد فُسر ذلك بأنه تجاوز لحماس ومحاولة فرض مسارات معينة للعمل الفلسطيني، أو أنه محاولة للضغط على حماس للتوقيع على الورقة المصرية.

أعلن المجلس المركزي الفلسطيني دعمه لمرسوم الانتخابات⁵¹. واعتبرت فتح المرسوم استحقاقاً دستورياً لا بد منه، وأنه يمهد الطريق أمام العودة إلى الشعب للخروج من الأزمة. ودعت الجبهة الديمقراطية على لسان عضو مكتبها السياسي صالح زيدان إلى تنفيذ المرسوم. كما أيد كل من حزب الشعب، والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"، والجبهة العربية الفلسطينية، وجبهة النضال الشعبي، تنفيذ المرسوم⁵². أما حركة حماس فقد رفضت مرسوم الانتخابات. وذكر عزيز الدويك رئيس المجلس التشريعي أن هذا المرسوم يحتاج إلى مصادقة المجلس، خصوصاً وأن هناك 110 نواب متواجدون، وهناك أغلبية برلمانية لعقد أي جلسة للمجلس التشريعي⁵³، بينما تقوم السلطة في رام الله بمنع انعقاده. أما أحمد بحر نائب رئيس المجلس التشريعي فقال إن عباس فاقد لـ "الصفة القانونية والوطنية"⁵⁴، وأضاف إن عباس "لا يملك أية صفة دستورية تخوله إصدار مراسيم أياً كان مضمونها لانتهاك ولايته"، واعتبر أن المرسوم "لا قيمة له من الناحية الدستورية"⁵⁵. وأعلنت حماس في بيان لها أن عباس ضرب "عرض الحائط بجهود المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام"، وأكدت حماس رفضها للمرسوم، معتبرة إياه غير شرعي، لأن "عباس فقد شرعيته، وانتهت ولايته القانونية"⁵⁶.

رأت حركة الجهاد الإسلامي في المرسوم "ضربة جديدة لجهود الحوار والمصالحة". أما الجبهة الشعبية فحاولت إمساك العصا من الوسط، فاعتبرت المرسوم "استحقاقاً دستورياً"، غير أنها لم ترَ فيه "أولوية"⁵⁷. وأدان تحالف القوى الوطنية في دمشق المرسوم، وتحدث خالد مشعل باسم التحالف في ختام الاجتماع الذي عقده قائلاً إنها "خطوة غير شرعية، وغير قانونية"، وهي تؤدي إلى تعميق الانقسام "فلا انتخابات في ظل الانقسام... المصالحة أولاً ثم الاحتكام إلى الانتخابات في ظروف طبيعية ونزيهة"⁵⁸.

رفضت حركة حماس السماح للجنة الانتخابات المركزية بالعمل في القطاع، وهددت بمحاسبة كل من يحاول التعامل مع الانتخابات⁵⁹. وفي 2009/11/12 أعلنت لجنة الانتخابات أنها غير قادرة على إجراء الانتخابات في موعدها الذي حدده المرسوم الرئاسي، بسبب عدم قدرتها على العمل في القطاع⁶⁰. وقد أدى ذلك إلى صرف الرئيس عباس وحركة فتح النظر عن السير في العملية الانتخابية في 2010/1/24.

ومن جهة أخرى، أعلن الرئيس عباس في 2009/11/5 عن عدم رغبته في الترشح لانتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية، مؤكداً أن ذلك ليس من باب "المساومة أو المناورة أو المزادة"⁶¹. ولعل عباس أراد بذلك التعبير عن إحباطه من الوضع الداخلي الفلسطيني، ومن انغلاق مسار التسوية، غير أنه ليس من المستبعد أنه كان يريد الاطمئنان إلى وجود دعم قوي داخلي وخارجي لعودته للرئاسة من خلال قياس ردود الفعل، والاتصالات لثنيه عن موقفه. وكان عباس قبيل إعلانه عن عدم الترشح، قد عبر لعدد من قيادات الأمن والسلطة عن إحباطه الشديد من المواقف والسياسات الإسرائيلية والأمريكية والعربية⁶².

تلقى أبو مازن دعماً من قيادة فتح للترشح لولاية ثانية، ومن اللجنة التنفيذية للمنظمة، كما تلقى اتصالات من رؤساء "إسرائيل" وأمريكا ومصر ومن ملك الأردن لمحاولة ثنيه عن قراره... ومن جهات عديدة تدعم مسار التسوية، وتحسب على ما يسمى تيار "الاعتدال"⁶³. وحدثت ضغوط ألا يقدم عباس استقالته حتى لا يحصل فراغ دستوري، فيحلّ مكانه رسمياً القيادي في حماس عزيز الدويك رئيس المجلس التشريعي. غير أن عباس قال إنه لن يترك موقعه إلا بعد إجراء الانتخابات المقبلة⁶⁴، ولكنه استمر في التأكيد على عدم رغبته في الترشح لولاية ثانية.

حاول المجلس المركزي لمنظمة التحرير توفير غطاء لعدم انعقاد الانتخابات في موعدها، فقرر في 2009/12/16 تمديد ولاية رئيس السلطة وولاية المجلس التشريعي، حتى إجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية في الضفة والقطاع⁶⁵. لم تحاول قرارات المجلس المركزي توفير الغطاء للرئيس عباس فقط، وإنما سعت أيضاً لإعطائه للمجلس التشريعي، ربما حتى لا يفهم أن الدعم فقط متجه للرئاسة، وحتى لا يزداد شرخ الانقسام؛ غير أن ذلك ممكن أن يفهم من جهة أخرى باعتباره استخداماً لصلاحيات لا يملكها، وفرضاً لوصاية ليست له. وهو ما ذكرته حركة حماس من أن المجلس المركزي لا يملك الصلاحية الدستورية للتمديد للرئيس عباس، لأنه "هيئة غير شرعية" و"منبثقة عن هيئات منتهية الصلاحية"⁶⁶.

وعلى هذا فقد انتهى المشهد الانتخابي الفلسطيني سنة 2009 على حالة من الارتباك، واللايقين، مرتبطة بشكل أساسي بتحقيق المصالحة الفلسطينية. وبوجود ظروف موضوعية محلية وإقليمية ودولية تمكن من إجراء انتخابات تشارك فيها كافة الفصائل الفلسطينية.

خامساً: منظمة التحرير الفلسطينية

لم تكن حال منظمة التحرير سنة 2009 بأحسن من حالها في السنوات السابقة، إذ استمرت تحت هيمنة حركة فتح، ولم تتمكن من استيعاب حماس وغيرها من فصائل المقاومة، كما لم تتمكن من تجديد بنيتها وهياكلها. وظلت مؤسساتها تعاني من كونها منقوصة الشرعية، بسبب انتهاء صلاحياتها منذ سنوات عديدة.

الأداء الباهت لقيادة المنظمة في أثناء حرب غزة، وحالة الإحباط من إغلاق أبواب المنظمة في وجه عملية الإصلاح وإعادة البناء، دفعت خالد مشعل للإعلان في مهرجان "وانتصرت غزة"، الذي عقد في الدوحة في 2009/1/28، إلى الإعلان أن حماس تعمل "مع كافة الفصائل لإنشاء مرجعية فلسطينية تحافظ على حق العودة وتتمسك بالحقوق والثوابت"⁶⁷.

أثارت تصريحات مشعل زوبعة كبيرة في الساحة الفلسطينية، إذ استغلتها حركة فتح وأوساط قريبة منها في الهجوم على حماس، مستفيدة من المشاعر التقليدية لدى الفلسطينيين في الرغبة في الوحدة، والشعور بأن المنظمة هي البيت المعنوي للشعب الفلسطيني. كما رأى فيها البعض فرصة للنيل من حماس، التي كانت قد بلغت أوج شعبيتها إثر صمودها في معركة العدوان على غزة، والتي ترافقت مع انتقادات شعبية قاسية للسلطة وقيادتها في رام الله. وظهرت تصريحات من قيادات في السلطة وفتح من قبيل التعهد بالتصدي لحركة حماس "التي تحاول وأد المنظمة"⁶⁸، ومن قبيل أن "محاولات مشعل ستبوء بالفشل"، وأن فتح ستتصدي "للمؤامرة الإيرانية"⁶⁹، ومن قبيل أن حماس "رفضت منذ بدايتها الانخراط في العمل الوطني الفلسطيني"⁷⁰؛ وأن تصريح مشعل "مؤامرة وانقلاب مرفوض ومستنكر على منظمة التحرير"⁷¹.

وهكذا فإن الجدل أخذ طابعاً عدائياً مستفزاً، لم يحاول الإجابة بجرأة عن أسباب الحالة البيئية التي وصلت إليها المنظمة، ومن هو المستفيد من تعطيل مؤسساتها التشريعية ودوائرها التنفيذية، أو من تحويلها إلى مجرد أداة بيد فصيل معين، أو من وضعها في غرفة الإنعاش ليتم إيقاظها عند الحاجة لبعض "الأختام" للتصديق على بعض القرارات. وقد كان القيادي الفتاوي حسام خضر أكثر وضوحاً عندما دعا إلى تدارس الأمر بالجدية اللازمة، مبيناً أن على قيادة المنظمة وفتح والسلطة "الاستعداد ليس فقط لشراكة حماس، وإنما أيضاً لقيادتها للمنظمة"⁷².

وقد أوضح محمد نزال عضو المكتب السياسي لحماس بأن مشعل لم يقصد الدعوة إلى إلغاء المنظمة أو إيجاد بديل عنها؛ وإنما قصد الدعوة لإيجاد إطار للفصائل الفلسطينية المستبعدة من دخول المنظمة للتنسيق فيما بينها⁷³.

ومهما يكن من أمر، فإن منظمة التحرير أصبحت بنداً أساسياً في ملف الحوار الفلسطيني، وتعرضت إلى نقاشات مستفيضة، وتمّ الاتفاق على النقاط المرتبطة بإصلاحها وانتخاب مجلسها الوطني وقيادتها الجديدة... كما ظهر في الورقة المصرية المشار إليها سابقاً.

وفي صيف 2009 اتجهت رغبة قيادة فتح لاستكمال المقاعد الشاغرة في اللجنة التنفيذية التي فقدت نصابها القانوني، بسبب وفاة أو تغيب عدد من أعضائها. وقد كان ذلك مؤشراً سلبياً بالنسبة لحماس، والفصائل المعنية بإعادة بناء وترتيب المنظمة على أسس جديدة، إذ ترافق ذلك مع وضع الرتوش الأخيرة على التفاهات المتعلقة بالمصالحة الفلسطينية، وعلى رأسها مسألة المنظمة. وكان الأولى بالنسبة لهذه الفصائل ألا تستعجل فتح ملء الشواغر دون توافق، وألا تقوم بترتيبات تكرر هيمنة فتح واستبعاد الآخرين، وتتابع استخدامها كأداة في وجه المعارضة⁷⁴. غير أن فتح كانت لا ترى مبرراً للانتظار لأمدٍ غير معلوم لدخول المصالحة موضع التنفيذ، وكانت ترى ضرورة عمل ترتيبات ولو مؤقتة لتسيير الحد الأدنى من مهام المنظمة، التي مهما قيل فيها، فإنها تظلّ عربياً ودولياً الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

أعلن سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني، أن المجلس سيعقد جلسة طارئة غير عادية يوم 2009/8/25، في مقر الرئاسة بـرام الله لانتخاب ستة أعضاء في اللجنة التنفيذية يحلّون محلّ الأعضاء الستة الذين تُوفوا، وهم ياسر عرفات، وياسر عمرو، وسليمان النجاب، وفيصل الحسيني، وإميل جرجوعي، وسمير غوشة⁷⁵.

انعقد المجلس بحضور 325 عضواً من أصل ما يزيد عن 700 عضو، وهؤلاء أعضاء مسجلون منذ سنة 1996، وكان من المفترض أن تنتهي مدة مجلسهم بعد ثلاث سنوات. وقد تمّ التوافق في الاجتماع على اختيار أربعة أعضاء بالتزكية هم صائب عريقات (فتح)، وأحمد مجدلاوي ممثلاً لجبهة النضال الشعبي، وحنّا عميرة عن حزب الشعب، وصالح رأفت عن فدا. أما المقعدان الباقيان ففاز فيهما أحمد قريع من حركة فتح بـ 234 صوتاً، وحنان عشراوي (مستقلة) بـ 182 صوتاً. وبذلك أصبحت اللجنة التنفيذية تضمّ 18 عضواً هم: محمود عباس، وصائب عريقات، وفاروق القدومي، وأحمد قريع، وتيسير خالد، وعبد الرحيم ملوح، وعلي إسحق، وأبو إسماعيل، وحنّا عميرة، وصالح رأفت، وياسر عبد ربه، وأسعد عبد الرحمن، ورياض الخصري، وغسان الشكعة، ومحمد زهدي النشاشيبي، وزكريا الآغا، وحنان عشراوي، وأحمد مجدلاوي⁷⁶.

أثار انعقاد المجلس الوطني في رام الله تحت الاحتلال الإسرائيلي انتقادات قوية حول حقيقة الحرية التي يتمتع بها المجلس تحت الاحتلال، وحول مدى قدرته على تمثيل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، هذا فضلاً عن الإشكالات المرتبطة بانتهاء مدته وصلاحيّة أعضائه.



وأثيرت من جهة ثانية قضية تمثيل ياسر عبد ربه في اللجنة التنفيذية الذي جاء إليها ممثلاً لحزب فدا، والذي استقال منه منذ عدة سنوات، ولم يعد ممثلاً له، بينما دخل لعضوية التنفيذية صالح رأفت ممثلاً عن فدا⁷⁷؛ مع العلم أن هذا الحزب بالإضافة إلى فصيلين تحالفا معه (الديموقراطية وحزب الشعب) لم يستطيعوا الحصول مجتمعين على أكثر من مقعدين في المجلس التشريعي، ولكن يصبح لهم أربعة مقاعد في اللجنة التنفيذية إذا ما احتسب عبد ربه منهم. الالفت للنظر أن اللجنة التنفيذية شكلت لجنة من أعضائها برئاسة عبد ربه نفسه لوضع خطة تطوير عمل المنظمة ودوائرها⁷⁸.

وفي ختام اجتماع المجلس الوطني قال محمود عباس "الآن نستطيع أن نقول إن الشرعية الفلسطينية بخير، وإن النصاب القانوني بخير، وإن منظمة التحرير بخير، وخسئ الخاسئون الذين ينتظرون خراب هذه المنظمة"⁷⁹. وهو تصريح أقرب إلى التمنيات منه إلى الواقع، حتى إن القيادي في فتح نبيل عمرو أشار في اجتماع المجلس إلى اعتراف عباس بأنه تسلّم منظمة التحرير الفلسطينية منذ خمس سنوات ولم يفعل بها شيئاً، واستخدم عمرو عبارة "صح النوم"، في إشارة إلى هذا الاعتراف⁸⁰.

منذ أن أوصى المجلس الثوري لحركة فتح في أيلول/سبتمبر

2004 بعقد المؤتمر السادس لحركة فتح، وتم تشكيل لجنة

تحضيرية لذلك، والخطوات تجاه عقده تسير بشكل وثيد

ومتعثر. وكنا قد تابعنا في التقرير الاستراتيجي لسنة 2008 الجهود التي بذلت حتى نهاية 2008، لتحقيق الحلم الذي طال انتظاره نحو عشرين عاماً.

سادساً: المؤتمر السادس لحركة فتح

جرى الحديث في أوائل سنة 2009 عن مساع لعقد مؤتمر فتح في آذار/مارس ليتوافق مع ذكرى معركة الكرامة. كما جرى الحديث عن ثلاثة أماكن محتملة لعقد المؤتمر، في مصر والأردن والضفة الغربية. كما كان هناك شبه توافق داخل اللجنة التحضيرية على أن يكون عدد أعضاء المؤتمر نحو 1,500 عضو؛ وكان متوقعاً أن يكون نحو 80% منهم من أبناء الداخل الفلسطيني.

وقد تتابعت تأجيلات انعقاد المؤتمر، كما تتابعت السجلات والصراعات الداخلية بشأن مكان انعقاد المؤتمر وعدد أعضائه. وقد طلبت فتح رسمياً من مصر استضافة المؤتمر، غير أن القاهرة أخبرت فتح في الأسبوع الثاني من نيسان/أبريل 2009 أنها تحبذ عقد المؤتمر في داخل فلسطين⁸¹، وبعد ذلك بنحو عشرة أيام أبلغت عمان اعتذارها رسمياً لفتح عن عقد المؤتمر في الأردن⁸². وهكذا، فبعد أن كان التوجه العام في فتح يؤيد الاجتماع في الخارج، أخذ الأمر بالتحول باتجاه عقده في الضفة الغربية، وبدفع قوي من محمود عباس ومؤيديه، في وجه معارضة أخذت تتضاءل مع

الزمن، قادها فاروق قدومي وعدد من رموز فتح في الخارج. وقد حصل اختلاف واضح بشأن المكان عندما أعلن رئيس اللجنة التحضيرية محمد غنيم في 2009/5/10 أن اللجنة قررت عقد المؤتمر في إحدى البلدان العربية؛ كما أكدت اللجنة المركزية لفتح في اجتماع عقدته على هامش اجتماعات اللجنة التحضيرية على قرارها بعقد المؤتمر في الخارج "حرصاً على وحدة الحركة ودورها النضالي، ووحدة الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، بعيداً عن الاحتلال الإسرائيلي وممارساته وضغوطاته ومخططاته"⁸³. غير أن أبا مازن تدخل بشكل حاسم في 2009/5/11، وقرر إنهاء عمل اللجنة التحضيرية وحلّها، كما قرر عقد المؤتمر في الضفة الغربية؛ وهو ما وافق مطالبات قادة فتح المنتخبين عن أقاليم الداخل الفلسطيني⁸⁴. ومن الواضح أن قرار عباس قد أحدث ارتباكاً واعتراضاً داخل اللجنة التحضيرية وبين العديد من قادة فتح، فقد انضم أبو علاء أحمد قريع إلى نصر يوسف وأبو ماهر غنيم في انتقاد موقف الرئيس عباس، وأبلغ قريع عباس مباشرة بأن إصراره على عقد المؤتمر في الداخل سيتسبب في شقّ الحركة وانقسامها. وقال قريع إن موقفه كمسؤول للتعبئة والتنظيم لفتح في الداخل يمنعه تماماً من الموافقة على خطط عباس في عقد المؤتمر بالداخل⁸⁵.

واتهم 82 قيادياً فتحاًوياً؛ في مذكرة نشرت القدس العربي مقاطع منها، الرئيس عباس "بمحاولة الانقلاب على الحركة مستقوياً بالسلطة الفلسطينية"، محذرين من أن الحركة تتعرض لعملية مبرمجة للقضاء عليها، ورافضين عقد المؤتمر السادس في داخل فلسطين⁸⁶.

كان من الواضح أن عباس حسم أمره في عقد المؤتمر في بيت لحم⁸⁷، واستطاع استحصال قرار من اللجنة المركزية لحركة فتح في 2009/6/14 بعقد مؤتمرها "داخل الوطن" في 2009/8/4⁸⁸. كما استحصل تأييد المجلس الثوري مذكراً بأن "قرار المجلس الثوري سينفذ بالحرف"⁸⁹.

وصلت الحالة إلى "كسر عظام" بين عباس ومعارضيه، عندما قام أمين سرّ حركة فتح فاروق قدومي، في لقاء مع صحفيين، باتهام عباس ومحمد دحلان بالضلوع في قتل ياسر عرفات مسموماً، والتخطيط لاغتيال قادة من حماس وآخرين. قدومي وصف عباس بـ "المنشق عن حركة فتح" وأنه "مستبد بتصرفاته الانفرادية..."⁹⁰. وعلى الرغم مما أثارته هذه الاتهامات الموجهة من شخصية تاريخية وكبيرة في فتح لعباس، فإن الأمر لم يتطور إلى حالة انشقاق أو عصيان كبير داخل فتح، كما لم يتم إقامة مؤتمر آخر لفتح من العناصر المعارضة لعباس، كما كان هدد بذلك فاروق قدومي. ويظهر أن عباس وأنصاره كانوا قد رتبوا الأوضاع بشكل يمكّنهم من الإمساك بقوة بمعظم مفاصل حركة فتح، ويسهل عليهم تجاوز هكذا تداعيات، خصوصاً بعد أن تمكنوا من إقناع رئيس اللجنة التحضيرية ومفوض التعبئة والتنظيم في فتح محمد غنيم بالذهاب إلى الداخل. كما أن البيئة الإقليميّة العربيّة كانت تلعب لصالحهم، بحيث لم يكن من السهل على قدومي ورفاقه تشكيل حالة فتحاوية بديلة، أو إقامة مؤتمر لهم في أي بلد عربي. ثم إن الاتهامات والوثائق التي ساقها القدومي

لم تبدُ مقنعة للكثيرين، من حيث تأخر توقيتها الزمني نحو خمس سنوات، كما ظهرت في أجواء الخصام السياسي وليس لمجرد كشف الحقائق عند معرفتها.

تمكن عباس من تحشيد اللجنة المركزية لحركة فتح إلى جانبه، والتي وصفت محضر الاجتماع (الوثيقة) الذي أشار إليه القدومي بأنه "مفبرك ومليء بالتفاوضات والأكاذيب، كما أنه يثير الفتنة..."⁹¹. كما وقفت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى جانب عباس، حيث هاجمت بشكل غير مسبوق فاروق قدومي ووصفت تصريحاته بأنها "هستيرية"، وهددت باتخاذ إجراءات ضده⁹². أما عباس نفسه فوصف تصريحات قدومي بأنها "أكاذيب وزوابع لتعطيل مؤتمر فتح السادس"⁹³. ولم تمض سوى أيام قليلة حتى تمكن عباس ومؤيدوه من امتصاص معظم الأجواء السلبية التي أثارها تصريحات القدومي واعتراضاته.

مشكلة العضوية في المؤتمر كانت إحدى القضايا الحساسة التي ظلت محل صراع وشدّ وجذب طوال سنوات التحضير للمؤتمر وحتى افتتاحه. وعلى الرغم من كثرة الاجتهادات والاقتراحات والتدخلات، فإن الرقم 1,500 ظلّ العدد الأكثر تداولاً وقبولاً في معظم الأحيان، خصوصاً في أوساط اللجنة التحضيرية، وهو ما تمّ تثبيته مرات عديدة كان آخرها قرار اللجنة التحضيرية في 2009/5/10 بحسم عدد الأعضاء بـ 1,550 عضواً⁹⁴. غير أنه كان مفاجئاً للكثير من عناصر فتح أن يعلموا في أواخر تموز/ يوليو، وقبل انعقاد المؤتمر ببضعة أيام، أنه تمّ زيادة العدد إلى حوالي 2,300 عضو. وجرّت اعتراضات على هذه الزيادة ذكر أصحابها أنها تمت بدون علم اللجنة المركزية واللجنة التحضيرية⁹⁵. كما حدثت اعتراضات من قيادات فتحاوية في غزة بسبب الزيادة التي لا يعرفون كيف تمت⁹⁶. ويظهر أن العدد الرسمي النهائي للمؤتمر بلغ 2,350 عضواً⁹⁷، من بينهم نحو 400 من قطاع غزة. وبشكل عام فقد عكست إشكالية العدد مدى حجم الترهل التنظيمي والإداري الذي أصاب جسم فتح، إذ إن موضوع العضوية والتراتبية الإدارية، وأنظمة التمثيل، في أية مؤسسة حزبية أو تنظيمية، يُمثل الحد الأدنى لأي عمل متماسك واضح المعالم.

انعكست عدم قدرة معظم ممثلي قطاع غزة في المؤتمر على المشاركة بشكل سلمي على أجواء المؤتمر. إذ إن الحكومة المقالة في غزة وحركة حماس طالبتا في مقابل السماح لممثلي فتح بالمشاركة، بأن يتمّ الإفراج عن معتقلي حماس في الضفة الغربية، وأن يتمّ تزويد الحكومة المقالة بكميات مناسبة من جوازات السفر، بحيث لا تكون حرية التحرك مقصورة فقط على فتح وأنصارها، وإنما لحماس وأنصارها، وكذلك للناس العاديين من مرضى وطلبة وتجار... وغيرهم ممن هم بحاجة لجوازات سفر. وعلى الرغم من الكثير من الوساطات والمفاوضات إلا أنه لم يحدث اتفاق بين الطرفين، فظلّ معتقلو حماس قابعين في سجونهم، بينما حُرّم فتحاويو غزة من المشاركة في المؤتمر. وقد أدى ذلك إلى زيادة توتير الوضع الداخلي الفلسطيني، إذ اتهمت حماس حركة فتح بأنها

غير جادة في المصالحة، وأنها موافقة على بقاء معتقلي حماس في السجون، أو أنها لا تملك من أمرها شيئاً أمام نفوذ دايتون وبرنامجه الأمني ضد حماس، وأنها قدمت إبقاء معتقلي حماس في السجون على مشاركة أعضائها في المؤتمر. أما فتح فشعرت بمزيد من الغضب والمرارة لأن حماس حاولت أن تفسد على فتح "عرسها الديموقراطي"، وحاولت أن تؤثر بشكل سلبي على المؤتمر وعملية انعقاده ومداولاته وانتخاباته، وهو ما اعتبرته إساءة بالغة وخطأً أحمر لا يجوز الوصول إليه⁹⁸.

افتتح أحمد قريع المؤتمر يوم 2009/8/4، كما خطب فيه الرئيس عباس. وانتخب المؤتمر عثمان أبو غربية رئيساً للمؤتمر، وصبري صيدم نائباً أول للرئيس، وأمين مقبول نائباً ثانياً. واستمر المؤتمر ثمانية أيام، بعد أن كان مخططاً له الانعقاد لمدة ثلاثة أيام فقط، وهو ما يعكس حجم النقاش وحجم الملفات المتداولة، فضلاً عن الأعداد الضخمة من المشاركين الراغبين في الحديث.

أقرّ المؤتمر زيادة أعضاء اللجنة المركزية من 21 إلى 23 عضواً. وتمّ انتخاب محمود عباس قائداً للحركة وعضواً في المركزية، وبذلك كان مطلوباً انتخاب 18 عضواً في اللجنة المركزية، ثم تقوم اللجنة بعد انتخابها بتعيين أربعة أعضاء آخرين. أما المجلس الثوري فتقرر أن يكون عدد أعضائه 128 عضواً، بحيث ينتخب المؤتمر 80 عضواً، ويتمّ تعيين 25 آخرين في أول اجتماع له، ثم يضاف إليهم 20 أسيراً من أسرى فتح في السجون الإسرائيلية.

أكد البرنامج السياسي لحركة فتح الذي أقرّه المؤتمر على عدد من النقاط أبرزها⁹⁹:

- حق الشعب الفلسطيني بمقاومة الاحتلال بكل الأشكال، وفق القانون الدولي، بما فيها الكفاح المسلح.
- رفض الدولة ذات الحدود المؤقتة، ورفض الاعتراف بـ"إسرائيل" دولة يهودية، حماية لحقوق اللاجئين ولحقوق أهلنا عبر الخط الأخضر.
- خيار الكفاح المسلح هو أحد أساليب النضال وأشكاله، وينطلق النضال من حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال والاستيطان والطرده والترحيل والتمييز العنصري، وهو حق تكفله الشرائع والقوانين الدولية.
- تحرير الوطن هو محور نضال حركة فتح، وذلك يشمل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وهو حق ثابت غير قابل للتصرف لا يسقط بالتقادم، اعترف به وأكدته المجتمع الدولي.
- حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، وحق لاجئيها في العودة والتعويض.
- نضال حركة فتح يركز في الأجل المنظور على التصدي للاستيطان وإنهائه، وفتح تتبنى السلام العادل والشامل خياراً استراتيجياً تتعدد الوسائل للوصول إليه، لكنها لا تقبل الجمود بديلاً. وهي تتبنى النضال وسيلة للوصول إلى السلام.

وكالعادة في فتح، فعلى الرغم مما قد يظهر من اعتراضات واحتجاجات صاخبة، فإنه يتم في النهاية عقد توافقات وتسويات وتحالفات، تعبر بشكل أو بآخر عن الخريطة العامة وحجم مراكز القوى في الحركة، كما يتم القيام بكافة تكتيكات العمل الانتخابي الحزبي، مع استثمار كافة الأوراق المتاحة لكل طرف بالشكل الأفضل، سواء كان ذلك نفوذاً سياسياً، أم مالياً، أم أمنياً، أم تنظيمياً... إلخ.

انتخابات اللجنة المركزية لحركة فتح أفرزت أغلبية من الوجوه الجديدة، فغاب عنها رموز كبيرة كانت أعضاء فيها أمثال فاروق قدومي، وهاني الحسن، ومحمد جهاد. كما فاز فيها عدد من الشخصيات ذات الخلفية الأمنية والعسكرية أمثال جبريل الرجوب، وتوفيق الطيراوي، ومحمد دحلان، ومحمد المدني، وسلطان أبو العينين. وبقي منها من الحرس القديم محمود عباس، ومحمد غنيم، وسليم الزعنون، والطبيب عبد الرحيم، ونبيل شعث، وعباس زكي. وظل مروان البرغوثي حاضراً بقوة في المؤتمر بالرغم من اعتقاله. ومع أنه فاز بالمرتبة الثالثة إلا أن عدد الأصوات التي حصل عليها والتي كانت أقل من نصف عدد الأعضاء، أظهرت مدى حدة التنافس والاستقطاب الذي شهده المؤتمر، وأنه لم يكن شخصية إجماع كما كان يشاع قبل المؤتمر. ويظهر الجدول التالي نتائج انتخاب أعضاء اللجنة المركزية¹⁰⁰:

جدول 1/1: نتائج انتخاب أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح سنة 2009

المرتبة	الاسم	عدد الأصوات	المرتبة	الاسم	عدد الأصوات
1	أبو ماهر غنيم	1,368	2	محمود العالول	1,102
3	مروان البرغوثي	1,063	4	ناصر القدوة	964
5	سليم الزعنون	920	6	جبريل الرجوب	908
7	توفيق الطيراوي	903	8	صائب عريقات	863
9	عثمان أبو غربية	854	10	محمد دحلان	853
11	محمد المدني	821	12	جمال محيسن	733
13	حسين الشيخ	726	14	عزام الأحمد	690
15	سلطان أبو العينين	677	16	الطيب عبد الرحيم	663
17	عباس زكي	642	18م	نبيل شعث	641
18م	محمد اشتية	641			

وقد أظهرت النتائج فوز محمد اشتية ونبيل شعث بالمرتبة 18 مكرر، ولذلك تمّ التوافق على تنسيبهما معاً لعضوية المركزية، لعدم إمكانية إجراء جولة جديدة من الانتخابات، وبالتالي أصبح مطلوباً فقط إضافة ثلاثة أعضاء (وليس أربعة) لعضوية المركزية، وقد تمّ إضافة قياديين اثنين من قطاع غزة هما صخر بسيسو وزكريا الأغا في تشرين الأول/أكتوبر 2009¹⁰¹. كما وافقت

اللجنة المركزية لحركة فتح في اجتماعها الذي عقد في 2010/4/11 بمدينة رام الله على توصية بتعيين المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية نبيل أبو ردينة عضواً ثالثاً، وهو إجراء يكتمل في حالة مصادقة المجلس الثوري عليه¹⁰².

أما بالنسبة للمجلس الثوري فإن انتخاباته أظهرت دخول الكثيرين من العناصر الشابة والدماء الجديدة فيه من أعمار 30-45 عاماً ممن كانوا ناشطين في الانتفاضة الأولى أو الثانية. وكان المؤتمر انتخب 81 عضواً (حيث حصل اثنان على المرتبة 80 مكرر فاعتبرا فائزين)، ومن بين الفائزين يوجد سبعون عضواً جديداً، و11 امرأة، كما فاز العضو اليهودي في المؤتمر أوري ديفيس Uriel Davis "Uri" بعضوية المجلس الثوري¹⁰³.

تسببت نتائج الانتخابات باستياء عدد من قيادات فتح الذين لم يحالفهم الحظ في عضوية اللجنة المركزية مثل أحمد قريع ونبيل عمرو، حيث طعن قريع بالعملية الانتخابية برمتها، وقال إن لديه علامات استفهام كبيرة حول الانتخابات وطريقة إجرائها وفرز نتائجها، وقال إن الأسلوب الذي تقرر في لجنة الإشراف على الانتخابات لم يتبع، وتساءل إن كان محض صدفة أن يفوز أربعة من قادة الأمن والمنسقين مع الاحتلال. وذكر بأن هناك حالة غضب في أوساط الكثير من أعضاء فتح بسبب "عمليات التلاعب" التي جرت في الانتخابات¹⁰⁴.

ومهما يكن من أمر، فإن حركة فتح نجحت في عقد مؤتمرها بعد طول انتظار، وبأقل الخسائر المتوقعة، وتمكنت من ملء صفوفها، وأعدت ترتيب أوضاعها بشكل عكس نفوذ تيارات محمود عباس، ومروان البرغوثي، والتيار الأمني، وتيار دحلان، كما عكس مركزية تنظيم الداخل في مقابل الخارج، بالإضافة إلى ضخ الكثير من الدماء الجديدة في المجلس الثوري واللجنة المركزية.

أحكمت حكومتا رام الله وغزة سيطرتها على الأوضاع الأمنية الداخلية، واستمرت وتيرة الفلتان الأمني في التراجع، واستمرت مشاكل الاعتقال

سابعاً: الأمن الداخلي والإشكالية الأمنية

السياسي في التأثير بشكل كبير على الوضع الداخلي ومجريات المصالحة الفلسطينية، كما استمر التنسيق الأمني بين السلطة في رام الله والاحتلال الإسرائيلي.

السلطات الأمنية في الضفة الغربية تعاملت بشكل صارم مع المظاهرات والاحتجاجات التي حاولت الخروج تعبيراً عن غضبها على العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة، وحصرتها في أطر ضيقة، ومنعتها من رفع شعارات مؤيدة لحماس (التي كانت تقود الحرب في القطاع)، كما منعتها من الاحتكاك بقوات الاحتلال الإسرائيلي. وقامت باعتقال العديد من الناشطاء الذين شاركوا في المظاهرات من حماس والجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية وغيرها¹⁰⁵.



حماس اتهمت الأجهزة الأمنية في رام الله بأنها لم تتوقف للحظة في حملتها الإقصائية ضدها، لا بل إن الحملة "تواصلت وازدادت" في أثناء الحرب على غزة¹⁰⁶. وحتى بعد انتهاء الحرب مباشرة اتهمت حماس الأجهزة الأمنية في رام الله بتنفيذ حملة اعتقالات واسعة في حق أنصارها¹⁰⁷. وقد لاحظ النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة، قبيل انطلاق جلسات الحوار، أن الاعتقالات السياسية تزداد في الضفة الغربية، وأن المتحاورين من حركتي فتح وحماس ليسوا أصحاب قرار في هذه القضية، وأن من يقود عملية الاعتقال السياسي هي "حكومة فياض وأطراف أخرى"¹⁰⁸. وقد كان ذلك مثار نقاش في سنة 2009، إذ تحدث عديدون عن أن حكومة فياض تقوم بإجراءاتها الأمنية بغطاء أمريكي، ولا تأبه كثيراً بفتح وعناصرها، وأن الكثير من رجال فتح يتم استبعادهم أو إحالتهم على التقاعد ما لم يتوافقوا مع الخط الأمني المطلوب. غير أن آخرين كانوا يرون أن فتح كانت تتستر بفياض وحكومته، لتنفيذ المهام التي لا ترغب أن تُشوه صورتها الشعبية بسببها، وأن فتح توفر الغطاء لحكومة فياض وتشارك فيها بفعالية. ولو لم تكن فتح راضية عنها (ولو لمتطلبات المرحلة)، لما استمرت هذه الحكومة يوماً واحداً.

وبحسب مصادر حماس، كان هناك نحو 600 من عناصرها في سجون السلطة في الضفة. وتحت ضغط شديد من حماس بضرورة إطلاق سراح معتقليها تهيئة لأجواء إيجابية لعملية الحوار، قامت الأجهزة الأمنية بإطلاق سراح 38 معتقلاً قبيل انطلاق الحوار¹⁰⁹، ثم أطلقت 45 معتقلاً آخرين في 2009/3/12¹¹⁰. غير أن عمليات الاعتقال وإطلاق السراح بعد "استكمال الإجراءات" تواصلت بشكل روتيني، تحت ذرائع أمنية، بينما ظلت قضية المعتقلين أحد أبرز القضايا التي شغلت جلسات الحوار الفلسطيني وأثرت عليه. وقد عبّر خالد مشعل عن ذلك بأن "العقبة الكؤود التي تعيق المصالحة، بل تعطل الجهود المصرية ذاتها، هي الممارسات القمعية البشعة لحكومة فياض وأجهزتها الأمنية بمظلة السيد محمود عباس، تحت إشراف الجنرال دايتون". وقال مشعل إن السلطة في رام الله لا تستهدف العمل المقاوم لحماس فقط، وإنما تنفذ حملة على حماس في بنيتها الاجتماعية ومؤسساتها وقياداتها التنظيمية والسياسية وملاحقة أموال الأيتام وأسر الشهداء والمعتقلين، و"هذه محاولة لاستئصال الحركة"¹¹¹.

في حزيران/يونيو 2009 قامت الأجهزة الأمنية بحملة اعتقالات ضد أنصار حماس، شملت عشرات الشخصيات الاجتماعية والإعلامية والأكاديمية والاقتصادية أمثال فريد أبو ظهير، وحسن السفاريني، وأحمد الشنار، وغسان داود، كما شمل الاعتقال والتوقيف عدداً من النساء. وقد فسر مراقبون ذلك بأنه محاولة تقديم ورقة "اعتماد سياسي" لتأكيد الالتزام بمسار التسوية وخريطة الطريق؛ بينما هي من وجهة نظر حماس محاولة لاجتثاثها، وإفشال عملية المصالحة¹¹². وبحسب أجهزة حماس فإن أجهزة السلطة اعتقلت في حزيران/يونيو 474 شخصاً من أنصارها، ونفذت 555 عملية دهم وتفتيش، واستدعت المئات للتحقيق¹¹³.

وفي النصف الأول من كانون الأول/ ديسمبر 2009 (قبيل احتفالات حماس بذكرى انطلاقها) قامت أجهزة السلطة باعتقال 550 من أنصار حماس، وقد اعتبر محمد الرمحي أمين سرّ المجلس التشريعي حملة الاعتقالات هذه بأنها "تدل على مدى حجم الكذب والزيف اللذين أطلقتهما سلطة رام الله حول أن المعتقلين لديها أمنيون لا سياسيون"¹¹⁴.

نواب حماس في المجلس التشريعي اشتكوا من التضييق والملاحقة، وكان من مظاهر ذلك منع عزيز الدويك، رئيس المجلس التشريعي، من ممارسة عمله أو الذهاب إلى مكتبه، وربط ذلك بإنجاز عملية المصالحة. وكانت السلطات الإسرائيلية قد أفرجت عن الدويك في 2009/6/23 بعد اعتقال دام نحو ثلاث سنوات. وقد أكد النواب أن عزيز الدويك حاول الاتصال عدة مرات بالرئيس محمود عباس للتوافق على يوم محدد للعودة إلى مكتبه، إلا أنه لم يتمكن من الوصول إليه، بعد وعود تلقاها من مكتب الرئاسة بأن يتصل به الرئيس. وقال النواب إنه تمّ التوافق على أن يعلن قيس أبو ليلى اتفاقاً بهذا الشأن، بحيث يبدأ ممارسة عمله يوم الأحد 2009/7/26، لكنهم فوجئوا يوم الأربعاء 2009/7/22 بأن عزام الأحمد اعتبر الإعلان مخالفة للاتفاق، ورفض تنفيذه في اليوم المحدد، وطالب أن يكون ذلك في أي يوم آخر. وترك النواب الأمر لعزيز الدويك، الذي وافق على أن يكون التنفيذ يوم الاثنين 2009/7/27 بدلاً من الأحد. وقالوا إنه تمّ التوقيع على الاتفاق من قبل الوسطاء وعمر عبد الرازق، ومحمود الرمحي، وعبد الرحمن زيدان، وعزام الأحمد، وتمّ التوافق على أن تكون عودة الدويك إلى مكتبه يوم الاثنين الساعة العاشرة صباحاً، وأن يرافقه رؤساء القوائم والكتل. غير أن نواب حماس قالوا إنهم قد فوجئوا منذ يوم الخميس 2009/7/23 "بتصريحات حادة من قبل شخصيات فتحاوية معروفة، ومن بينها عزام الأحمد تفيد بتراجع فتح عن الاتفاق، وبالفعل تأكد ذلك صباح يوم الاثنين"¹¹⁵. وقد أكدت مصادر رسمية في فتح بأن الحركة قررت منع عزيز الدويك من ممارسة مهامه كرئيس للمجلس، لأن "ولايته القانونية انتهت" بحسب رأيها، وأوضحت بأن الحركة "لن تسمح له باستخدام مكتب هيئة رئاسة المجلس التشريعي كرئيس للمجلس"¹¹⁶.

وقد تعرض الشيخ النائب حامد البيتاوي لإطلاق نار من أحد ضباط الأمن الوقائي، فأصيب في قدمه¹¹⁷، وتعرضت النائب منى منصور للمضايقة والإهانة¹¹⁸، واعتقلت أجهزة الأمن مدير مكتب رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني عزيز الدويك ومرافقه الشخصي، ومنعته من الدخول إلى مقر المجلس التشريعي في رام الله¹¹⁹. كما اعتقلت مدير مكتب النائب عمر عبد الرازق¹²⁰، وتعرض مكتب النواب في نابلس للمزيد من الملاحقة والتضييق¹²¹. وقد اتهم نواب حماس في الضفة أجهزة الأمن بعدم تنفيذ قرارات محكمة العدل العليا، والقاضية بالإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين في الضفة، وأن كثيرين حصلوا على قرارات إفراج منذ أشهر، ولم يتمّ تنفيذها، فضلاً عن أعيد اعتقاله بعد الإفراج عنه¹²².



الأجهزة الأمنية اعترفت أنها خلال بضعة أشهر صادرت 8.5 ملايين دولار من أعضاء في حركة حماس، بحجة أنها كانت تُستغل لبناء جهاز أمني لها في الضفة¹²³. أما حماس فقد اتهمت السلطة بمصادرة الأموال المرصودة لأسر الشهداء والأسرى والأيتام، بل ومصادرة الأموال والممتلكات الشخصية لعناصرها... واتهمت أجهزة الأمن بالكذب والافتراء. وكان من النماذج التي حدثت: إكراه السلطة لرجل الأعمال النابلسي أحمد الشنار بالتنازل عن بناية يملكها بحجة أن مالكاها الحقيقي هو حماس¹²⁴.

ومن جهة أخرى، استمر اتهام حماس للسلطة في رام الله بتعذيب عناصرها في السجون، مما أدى إلى وفاة محمد الحاج في جنين في شباط/ فبراير 2009¹²⁵، ووفاة هيثم عمرو في الخليل في 15/6/2009¹²⁶، والتسبب في موت سريري لكمال الشيخ من مخيم الفوار في تموز/ يوليو 2009¹²⁷، ووفاة فادي حمادنة في آب/ أغسطس 2009¹²⁸. غير أن قيام قوات الأمن في 31/5/2009 بقتل ثلاثة أعضاء في كتائب القسام في قلقيلية أحدث دويًا كبيراً؛ حيث قتل في الاشتباك أيضاً ثلاثة من عناصر الأمن¹²⁹؛ وهو ما أسهم في زيادة الاحتقان في الساحة الفلسطينية. وتحدث وزير الداخلية عن أن السلطة في رام الله "لن تسمح لمجموعات خارجة عن القانون العبث بأمن الوطن والمواطنين"¹³⁰. واتهمت حماس الأجهزة الأمنية بالسعي لتلفيق اتهامات بحق عناصرها "الذين استشهدوا، لتبرير جريمتها الشنعاء، والتغطية على مرتكبيها، وإمعاناً في دورها لتشويه المقاومة الوطنية الفلسطينية الشريفة"¹³¹. وقد حذر حسن خريشة من أن هناك تعبئة داخلية لأفراد الأجهزة الأمنية في الضفة، تقوم على أساس أن هذه الأجهزة وجدت لحماية "إسرائيل" والإسرائيليين، وليس لحماية الشعب الفلسطيني¹³².

تواصل الدعم الأمريكي لأجهزة الأمن الفلسطيني في رام الله تمويلاً وتدريباً وتأهيلاً. وقررت أمريكا زيادة دعمها في سنة 2009 بنسبة تزيد عن 70% ليصل إلى 130 مليون دولار، بعد أن كان 75 مليون دولار سنة 2008. وتم تدريب أربع كتائب فلسطينية (نحو 1,600 رجل) في قاعدة في الأردن بإشراف ضباط أمريكيين وأردنيين وفلسطينيين، وفي إطار الإشراف العام لكيب دايتون، وانتشر الكثير منهم في مدن جنين ونابلس والخليل¹³³. بينما كان يتم في سنة 2009 العمل على إعداد ست كتائب أخرى، يُتوقع تخريجها خلال سنتين، لتتكون بذلك فرقة من عشر كتائب. مع ملاحظة أن تفاصيل التدريبات وطبيعتها، تتم بالتنسيق مع الجيش الإسرائيلي والأردن¹³⁴.

سلطات الأمن الفلسطينية في رام الله أكدت أن دور دايتون محصور في تدريب وتأهيل الأجهزة الأمنية، ولا يتدخل في رسم السياسة الأمنية للأجهزة أو إصدار أوامر إليها¹³⁵. وقد شدد سلام فياض على أن المهمة الرئيسية لأجهزة الأمن تتمثل في "مواصلة السير بثبات لضمان إنهاء الاحتلال، وبناء دولة المؤسسات وحكم القانون، وفي مقدمتها المؤسسة الأمنية القوية".

وقد شعرت السلطة بالسعادة بأن الدورة التي تمّ تخريجها في منتصف حزيران/ يونيو 2009، من حوالي 700 مجند، قد تمّ تدريبها في الأردن على أيدي مدرّبين فلسطينيين (وليس أمريكيين) مع الأخذ باستشارة دايتون وضباط أردنيين¹³⁶.

علاقة التعاون الوثيق بين وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي آي ايه) Central Intelligence Agency (CIA) وبين جهازي الأمن الوقائي والمخابرات العامة الفلسطينية في رام الله، لا ينفكها الطرفان، لكنهما نفيا أن المخابرات الأمريكية تدير أو تشرف على هذين الجهازين. وكانت جريدة الجارديان The Guardian البريطانية قد نشرت تقريراً في 2009/12/17 قال إن المخابرات الأمريكية تُنسق بشكل وثيق مع جهازي أمن فلسطينيين مُتّهمين بتعذيب مناصرين لحماس في الضفة الغربية. ونقلت الجريدة عن دبلوماسيين غربيين أن العلاقة بين المخابرات الأمريكية وبين الأمن الوقائي والمخابرات الفلسطينية "قوية جداً إلى درجة أن الاستخبارات الأمريكية تبدو كأنها تشرف على عمل الجهازين"؛ وبحسب الجريدة فإن مسؤولاً غربياً رفيع المستوى أكد أن السي آي ايه "تعتبر هذين الجهازين مُلكها"¹³⁷.

استمر التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية في رام الله و"إسرائيل" على قدم وساق. وتعددت مظاهر التعاون في تبادل المعلومات، وفي كشف شبكات المقاومة الفلسطينية، ومنع وقوع عمليات ضدّ أهداف إسرائيلية، وفي السعي للقبض على أيّ مقاومين قاموا بتنفيذ عمليات ضدّ أهداف إسرائيلية، وفي ضبط المظاهرات ومنع الاحتكاك بالقوات الإسرائيلية، وفي الكشف عن مخازن الأسلحة ومصادرتها وتفكيك العبوات الناسفة، وفي إعادة إسرائيليين بشكل آمن بعد أن دخلوا مناطق السلطة الفلسطينية، وفي إعادة سيارات إسرائيلية مسروقة¹³⁸.

ولعل صعود اليمين المتطرف وفوز حزب الليكود Likud في الانتخابات بقيادة نتنياهو وجمود مسار التسوية، والممارسات العدوانية الإسرائيلية على الأرض قد ألقت بظلالها على حماسة السلطات في رام الله في التعاون الأمني. وظهرت مخاوف إسرائيلية من انخفاض هذه الحماسة، غير أن الإسرائيليين لم يلاحظوا أي تغيير أو تراجع في التعاون على الصعيد الميداني¹³⁹. وذلك بالرغم من أن هناك ممارسات كانت تمسّ أحياناً بهيبة الأمن الفلسطيني وسمعته في الوسط الشعبي، فقد قام الجيش الإسرائيلي باعتقال مدير جهاز المخابرات الفلسطينية في مدينة سلفيت وأربعة من كبار الضباط المساعدين له في 2009/11/20¹⁴⁰، كما قام الجيش باغتيال ثلاثة عناصر من كتائب شهداء الأقصى المحسوبين على حركة فتح في نابلس¹⁴¹.

ومن جهة أخرى، تمكنت السلطات الأمنية في قطاع غزة من استيعاب الصدمة القاسية الناتجة عن الهجوم الإسرائيلي على القطاع، على الرغم من أن القصف الإسرائيلي لحفل تخريج الشرطة أدى إلى مقتل نحو 230 شرطياً في اليوم الأول للحرب، فضلاً عن تدمير معظم البنى التحتية للحكومة وللأجهزة الأمنية.

وقامت الأجهزة الأمنية في غزة بالقبض على أشخاص اتهمتهم بالعمالة، وعلى العديد من العناصر المحسوبة على فتح في أثناء العدوان على غزة، متهمة إياها بجمع المعلومات لتوفير بنك أهداف ليقوم الجيش الإسرائيلي بضربها¹⁴². واعترفت حماس بقيامها بإعدام سبعة عملاء خلال الحرب على غزة، وبإطلاق النار على رجل 10% ممن اكتشف تعاملهم مع الاحتلال في أثناء الحرب، وبأن نسبة من أعدمتهم هي 4% ممن اكتشفوا¹⁴³. واتهمت قيادات من حماس عناصر وقيادات في أجهزة أمن السلطة برام الله وحركة فتح، بالتورط في إعداد قوائم بأهداف "تستحق القصف" وبتزويد مخابرات الاحتلال بها، كما أن الأجهزة الأمنية في غزة نجحت في ضبط مراسلات بين ضباط أجهزة أمنية (سابقين محسوبين على فتح) في غزة وبعض القيادات الأمنية الهاربة إلى الضفة، تشير إلى أن القيادة في رام الله طلبت تقارير عاجلة وخرائط تفصيلية عن منازل قيادات في حماس وفي كتائب القسام ومواقع مفترضة لتخزين السلاح؛ وأن الأجهزة الأمنية في غزة اعتقلت عدداً من هؤلاء الضباط المحسوبين على فتح، وقدموا اعترافات تفصيلية عما قاموا به¹⁴⁴. أما فتح فاتهمت من جهتها حماس باستغلال الحرب للتضييق عليها، واغتيال عدد من عناصرها. ووزعت وكالة الأنباء الفلسطينية ومواقع فتح كشفاً بأسماء 17 من كوادر فتح قالت إن حماس أعدمتهم، وأنها اعتدت على مئات آخرين، أما حماس فقالت إن هؤلاء الذين أعدموا هم في الحقيقة عملاء، حكمت عليهم محاكم غزة بالإعدام قبل "الحسم العسكري"¹⁴⁵.

تابعت السلطات في قطاع غزة وضع حركة فتح ومؤيديها تحت السيطرة، واتهمت عناصر من فتح بمحاولة إثارة الشغب والفتن الأمني، ومحاولة اغتيال قادة من حماس¹⁴⁶. وبالتالي قامت بحملات اعتقال في أوساط مؤيدي فتح بين فترة وأخرى، كما منعت الأنشطة والفعاليات الخاصة بفتح، وحاولت أن توصل رسالة أن حرية عمل فتح في القطاع يجب أن تقابلها حرية عمل حماس في الضفة الغربية¹⁴⁷. وقد تم اعتقال 76 فتحاويًا في حملة في أوائل حزيران/يونيو 2009¹⁴⁸، كما تم اعتقال 26 فتحاويًا في حملة أخرى في منتصف كانون الأول/ديسمبر 2009¹⁴⁹. وضمن مبادرات تحسين الأجواء باتجاه المصالحة كانت حكومة هنية تقوم في بعض المناسبات بالإفراج عن دفعات من المعتقلين، ومن ذلك إفراجها مع بداية شهر رمضان المبارك عن مئة معتقل، يوجد من بينهم خمسون عنصراً من فتح قالت إنهم اعتقلوا على خلفية أمنية¹⁵⁰.

أثارت أحداث رفح بين الأجهزة الأمنية في غزة وبين تنظيم أنصار جند الله لغطاً كبيراً، إذ أعلن الأب الروحي للتنظيم عبد اللطيف موسى عن قيام إمارة إسلامية، في مسجد ابن تيمية بمدينة رفح في 2009/8/14. ووقعت اشتباكات بين الأجهزة الأمنية والتنظيم أدت إلى مقتل 28 شخصاً وإصابة نحو 150 آخرين. وكان بين القتلى عبد اللطيف موسى نفسه وخالد بنات المعروف بأبي عبد الله السوري أو المهاجر، مؤسس التنظيم وقائده العسكري. ومن بين القتلى ستة من الأجهزة الأمنية

وحماس، من بينهم محمد الشمالي قائد الكتيبة الشرقية في كتائب القسام في رفح؛ كما قتل ستة مواطنين. واعتقلت السلطة نحو مئة من أعضاء جماعة أنصار جند الله ومؤيديها.

وكان لأبي عبد الله السوري علاقة سابقة بكتائب القسام، غير أن ميوله السلفية المتشددة دفعته إلى الانفصال وإنشاء تنظيم أنصار جند الله في سنة 2008، ولم تفلح محاولات حماس الكثيرة بإقناعه بالعدول عن خطه الجديد. وهناك اتهامات من مسؤولين في حكومة غزة ومن شخصيات من حماس بأن هذه الجماعة مخترقة، وأن عبد اللطيف موسى الذي انضم للتنظيم لاحقاً، وعدد من الأعضاء، لهم صلات تنسيقية مع الأجهزة الأمنية في رام الله، وأن موسى كان يتقاضى راتبه من رام الله، ويشارك في الإضرابات والفعاليات ضد حكومة غزة¹⁵¹.

أشار العدد الكبير من القتلى والجرحى إلى شراسة القتال وشدته، كما أن انتهاء الأحداث في نحو عشر ساعات أشار إلى القدرة العالية والإصرار على الحسم لدى السلطات الأمنية في حكومة غزة. وقد أسفت الفصائل الفلسطينية إلى سقوط العدد الكبير من الضحايا، بينما أُلقت فتح باللوم على حماس لاستخدام القوة المفرطة، ولأنها كانت وراء "تفريخ" التنظيمات المتطرفة في القطاع. ووصف محمود عباس ما قامت به حماس بأنه "بشع" و"شنيع وغير إنساني"¹⁵². أما حكومة إسماعيل هنية فقالت إنها تعاملت مع المشكلة بروح المسؤولية، وأنها أتاحت المجال لكل الوساطات، وأن أفراد تنظيم أنصار جند الله هم الذين بدؤوا بقتل عدد من عناصر الأمن. وأكدت أنها "تسعى لتقويم الأفكار الخاطئة التي اكتسبتها العناصر التي تمّ إلقاء القبض عليها... لإعادتهم إلى الوسطية والمنهج القويم"¹⁵³. وبعد أربعة أشهر أمر إسماعيل هنية بتفكيك ملف المعتقلين على خلفية أحداث رفح¹⁵⁴.

لا توجد أرقام دقيقة حول الخروقات المتعلقة بحقوق الإنسان التي اتُهمت بها حكومتا رام الله وغزة. غير أن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" The Independent Commission for Human Rights (ICHR) قالت إنها تلقت خلال سنة 2009 ما مجموعه 3,442 شكوى تتعلق بحقوق الإنسان حول ممارسات وقعت من أجهزة ومؤسسات السلطة المدنية والعسكرية، من بينها 2,449 في الضفة الغربية، و993 في قطاع غزة، وبلغت نسبة الشكاوى على الأجهزة الأمنية 60% من مجموع الشكاوى. وقد تلقت الهيئة 2,207 انتهاكات حول ما تعرض له موقوفون ومحتجزون في الضفة الغربية، منها 581 انتهاكاً على معتقلين على خلفية انتمائهم السياسي، و250 انتهاكاً تتركز على أنماط التعذيب ووسائله المختلفة. وفي قطاع غزة بلغت الشكاوى على الأجهزة الأمنية 712 شكوى، وكان هناك 236 انتهاكاً على معتقلين على خلفية انتمائهم السياسية، و252 انتهاكاً تركزت على أنماط التعذيب ووسائله¹⁵⁵.

كما أحصت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان 237 حالة قتل أو وفاة خارج إطار القانون في الضفة الغربية وقطاع غزة من بينها 36 على خلفية الاقتتال الداخلي، و11 وفاة في السجون،

و4 وفيات على خلفيات التعاون مع العدو؛ مع التنبيه إلى أن الهيئة أدخلت وفيات الأنفاق بين قطاع غزة والحدود المصرية البالغة 62 وفاة ضمن هذه الوفيات، على الرغم من أنها قد تحصل لأسباب مختلفة (انظر جدول 1/2)¹⁵⁶.

جدول 1/2: تصنيفات القتلى خارج إطار القانون سنة 2009 حسب المنطقة وخلفية القتل

المجموع الكلي	قطاع غزة			الضفة الغربية			خلفية القتل
	نساء	أطفال	إجمالي	نساء	أطفال	إجمالي	
41	1	2	15	4	5	26	الشجارات والخلافات العائلية
3	-	-	1	1	-	2	إساءة استخدام السلاح من المكلّفين بإنفاد القانون
14	3	7	11	1	-	3	إساءة استخدام السلاح من المواطنين
33	-	2	23	2	1	10	ظروف غامضة
9	5	1	5	4	2	4	على خلفية ما يسمى بـ "شرف العائلة"
4	-	-	4	-	-	-	على خلفية التعاون
36	1	4	28	-	-	8	اقتتال داخلي
62	-	3	62	-	-	-	وفيات أنفاق
24	3	1	11	5	11	13	وفيات الإهمال وعدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة
11	-	-	8	-	-	3	وفيات السجون
237	13	20	168	17	19	69	المجموع الكلي

ثامناً: تداعيات الحرب على غزة
تعرض التقرير الاستراتيجي الفلسطيني السابق للحرب على غزة (2008/12/27-2009/1/18)، كما يتعرض هذا التقرير في

وتقرير جولدستون
ثناياه للحرب من زوايا مختلفة. وما يعيننا هنا هو بعض الإشارات المرتبطة بالوضع الداخلي، وخصوصاً ما يتعلق بالتعامل مع تقرير جولدستون.

تلخصت انعكاسات الحرب المباشرة على غزة على الوضع الداخلي في:

1. ازدياد شعبية حماس، وحركات المقاومة، وتزايد الدعم لخط المقاومة وخياراتها.
2. تراجع شعبية فتح والسلطة الفلسطينية في رام الله، وتعرضها لانتقادات شديدة.
3. تراجع شعبية مسار التسوية، وازدياد العداء لـ "إسرائيل".
4. تزايد الدعوات للحوار الوطني والمصالحة الوطنية، وتجاوز الخلافات الداخلية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية.

5. تزايد الدعوات لوقف الحملات الإعلامية المتبادلة، ولإطلاق سراح المعتقلين السياسيين.
6. تزايد الدعوات للتضامن في فك الحصار وإعادة الإعمار.
7. ازدياد معاناة المواطنين نتيجة الخسائر الكبيرة في الشهداء والجرحى، وتدمير آلاف المنازل وتشريد عشرات الآلاف من السكان.
8. تزايد التعقيدات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية التي تواجه الحكومة في قطاع غزة في التعامل مع نتائج الحرب وتداعياتها.

ولم تخل أجواء الحرب وما تلاها من تلاوم وتبادل اتهامات، خصوصاً بين فتح وحماس. فقد كان هناك اتهامات من قيادات فتحاوية لحماس بالمسؤولية عما آلت إليه الأمور، ولم يخف البعض رغبته في البداية في سقوط حكم حماس. وتكلم محمود عباس بمرارة وسخرية في أكثر من مناسبة عن أداء قادة حماس في الحرب، واتهمهم بالاختباء، كما اتهم قيادة حماس بأنها "هربت بسيارات الإسعاف إلى سيناء، وتركت شعبنا يذبح"¹⁵⁷. ولم يكن من المفهوم لماذا يتحدث شخص بمكانة الرئيس الفلسطيني بأقوال يعلم تماماً أنها غير صحيحة، ويسهل التأكد منها؟ واتهم عباس حماس بأنها قدمت ثمناً للشهيد ألف يورو، وثنماً للجريح 500 يورو وثنماً للبيت أربعة آلاف يورو؟ ثم تساءل عباس "هل هذا ما نطمح إليه لشعبنا؟! نأخذه إلى المجزرة، ثم نقول تعال أيها الأب المكلوم، أيتها الأم التكلّى خذوا ألف يورو ثمناً لابنك الذي قتل دون أن يعرف السبب"¹⁵⁸. وبالتأكيد فإن حماس لم تقل لأي من الآباء أو الأمهات... إن "ثمن" ابنه هو ألف يورو... فتح وحماس وغيرها من الفصائل تعطي بما تملك من إمكانيات محدودة تعويضات رمزية كمواساة لذوي الضحايا، وهو سلوك اجتماعي إنساني يمارسه الجميع. ومن جهة ثانية فإنه لا يوجد فلسطيني لا يعرف لماذا يقتل الإسرائيليون ابنه أو أياً من أقاربه.

ومن جهة أخرى، اتهم عدد من قيادات حماس عناصر من فتح بالمشاركة بالحرب على غزة من خلال توفير المعلومات للعدو، وتحديث بنك الأهداف الممكن ضربها من قبل الجيش الإسرائيلي. واتهموا الرئيس عباس بأنه كان على علم بالهجوم على غزة، وأنه لعب دوراً مُحرضاً، وأنه "شارك في معركة غزة عن طريق عملائه الذين كانوا يَدُلُّون على بيوت حماس"¹⁵⁹. كما عارضت حماس قيام السلطة في رام الله والرئيس عباس بالتحدث باسم قطاع غزة وتمثيله. مؤكدة أن "لا علاقة لعباس في التفاوض على أمر يصنعه المجاهدون على أرض الميدان بدمائهم وأشلأهم"¹⁶⁰. ورفضت حماس دعوات أبي مازن للموافقة الفردية على المبادرة المصرية بوقف الحرب على غزة، إذ إن هذه المبادرة، في رأي حماس، لم تنصّ على إدانة العدوان الإسرائيلي، ولم تميّز بين المُعتدي والمُعتدى عليه، ولم تطالب بشكل واضح بانسحاب القوات الإسرائيلية من القطاع، كما لم تتعامل مباشرة مع حماس وحكومتها، أي الطرف الفلسطيني الذي يدير القطاع ويتولى الدفاع عنه.



وعلى الرغم من مواقف بعض قياداتها، إلا أن حركة فتح بشكل عام، اتخذت خطأً داعماً للمقاومة وصمودها في وجه العدوان الإسرائيلي، وعلقت فتح احتفالاتها في الذكرى الـ 44 لانطلاقتها، وأطلقت دعوات للوقوف صفاً واحداً، وإقامة حكومة توافق وطني مهمتها إعادة الإعمار وتوزيع المساعدات؛ كما أعلنت اللجنة المركزية في حركة فتح عن الاستعداد للحوار دون شروط ودون ضغوط خارجية¹⁶¹. وعندما علق عضو المكتب السياسي لحماس على خبر في هآرتس، من أن "إسرائيل" قد تعيد القطاع إلى السلطة في رام الله في حال سيطرت عليه، قائلاً "واهم من يظن أنه سيعود على ظهر دبابة إسرائيلية"¹⁶²؛ أكد صائب عريقات بأنه "لو انتظرت إسرائيل ألف عام، فلن تعود السلطة على ظهر دباباتها لحكم حماس، فنحن خرجنا بخلاف ولن نعود إلا بالوافق فقط"¹⁶³.

أثار اعتذار الرئيس عباس عن المشاركة في القمة العربية الطارئة في الدوحة في 2009/1/16، والتي ناقشت العدوان الإسرائيلي على القطاع، مسألة مرجعية التمثيل الفلسطيني. إذ بعد أن أخبر محمود عباس رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم باعتذاره، وبأنه إذا حضر فإنه "سيذبح نفسه من الوريد إلى الوريد"¹⁶⁴، قامت قطر بدعوة ممثلي قادة المقاومة، وملأت حماس الفراغ، وألقى خالد مشعل كلمة حماس والمقاومة في افتتاح المؤتمر، وهو ما اعتُبر انتصاراً سياسياً كبيراً لحماس وحكومتها في غزة. وقد أدى ذلك إلى استياء بالغ من الرئاسة الفلسطينية، فظهرت تصريحات "نارية" من مستشاري الرئيس عباس ومقربيه، إذ قال ياسر عبد ربه إن أمير قطر "تجاوز الخطوط الحمراء"¹⁶⁵. وقال قياديون في فتح إن دعوة قطر لقادة الفصائل هي تعميقٌ للانقسام، وانحيازٌ لحماس، وإقامةٌ لمحور إقليمي على حساب الفلسطينيين¹⁶⁶.

كانت حماس وما تزال ترى أنها تملك الشرعية الشعبية من خلال فوزها في الانتخابات، وبأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، وبأن حكومتها المقالة هي الحكومة الشرعية التي تسير الأعمال إلى حين تشكيل حكومة جديدة، وأن محمود عباس انتهت ولايته الرئاسية، وفق النظام الأساسي الفلسطيني، وبأنها هي التي تولت (إلى جانب قوى المقاومة) الدفاع عن الشعب الفلسطيني في غزة ونجحت في إفشال الهجوم الإسرائيلي. ولذلك، كانت حماس مستاءة من انغلاق أبواب منظمة التحرير الفلسطينية في وجهها، ومن استمرار سيطرة فتح على المنظمة حتى بعد سنوات من انتهاء مدد وصلاحيات مجالسها التمثيلية، كما كانت حماس مستاءة من حالة الحصار والانغلاق العربي والدولي الرسمي في وجهها. وقد دفعها ذلك، مصحوباً بأجواء الشعور بالانتصار في معركة غزة، إلى الدعوة لإنشاء مرجعية فلسطينية جديدة، وقد أثار ذلك (كما أشرنا سابقاً) موجة من اللغط في الساحة الفلسطينية، تمّ استيعابها من خلال جولات الحوار الوطني التي وضعت إصلاح منظمة التحرير ضمن أبرز القضايا المطلوب التفاهم عليها.

تقرير جولدستون:

أصابت ما عُرف بفضيحة طلب التأجيل على تقرير جولدستون الرئيس عباس والسلطة الفلسطينية في رام الله بحالة حرج وإرباك كبيرين. كما أدت إلى زيادة حدة الاحتقان واتساع أزمة الثقة في الساحة الفلسطينية، وتسميم أجواء الحوار والمصالحة، مما أدى إلى تأجيل عملية التوقيع على ورقة المصالحة المصرية وتعقيدها.

وكان مجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة، والذي يتكون من 47 دولة، قد شكل في نيسان/أبريل 2009 لجنة برئاسة القاضي جولدستون بهدف التحقيق في الحرب الإسرائيلية على القطاع، وصدر التقرير في منتصف أيلول/سبتمبر 2009، وجاء في 452 صفحة. وقد أدان التقرير "إسرائيل" معتبراً أنها استهدفت أهل قطاع غزة بأكملهم، في عقاب جماعي للسكان، وأنها انتهكت موثيق جنيف الخاصة بحماية المدنيين، وأنها قامت بأعمال من القتل العمد والتعذيب، وتدمير الممتلكات، واستخدام الفلسطينيين كدروع بشرية، وإطلاق النار على المدنيين والمصلين دون مبررات عسكرية. وخلص التقرير إلى أن بعض هذه الحوادث ترقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. واتهم التقرير في الوقت نفسه، وربما بصيغ أكثر تحديداً، حماس وفصائل المقاومة بـ"الإرهاب" وقتل المدنيين وارتكاب جرائم حرب. وطالب التقرير "إسرائيل" والحكومة في غزة بإجراء تحقيقات والردّ خلال ستة أشهر، وإلا أحيل الأمر إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقد برزت أهمية التقرير في صدره عن هيئة دولية رسمية، وبأنه يوفر خريطة طريق لإمكانية محاسبة ومعاقبة "إسرائيل" وعدد من قادتها السياسيين والعسكريين في المحاكم الدولية، وفي عدد من الدول الأوروبية التي تسمح أنظمتها القضائية بملاحقة مجرمي الحرب¹⁶⁷.

فوجئ المهتمون بالشأن الفلسطيني بقرار السلطة الفلسطينية، عن طريق مندوبها في جنيف إبراهيم خريشة، سحب مشروع القرار الذي يدعم تقرير لجنة جولدستون قبل أن يتم التصويت عليه يوم الجمعة 2009/10/2، وتأجيل التصويت ستة أشهر أخرى إلى آذار/مارس 2010. وقد بدت تبريرات السلطة مرتبكة ومتناقضة؛ وأشارت في خلاصتها إلى أن التأجيل جاء بناء على طلب الدول الكبرى وأوروبا بالتوافق مع الكتل أخرى في المجلس، بما في ذلك الكتل العربية والإسلامية والإفريقية وعدم الانحياز... بحجة الحاجة إلى وقت أطول لدراسة التقرير بشكل دقيق ومتأن¹⁶⁸. وأكد محمود عباس أنه ليس من حق السلطة الفلسطينية أن "تقدم طلباً أو تسحب طلباً أو تؤجل طلباً... لأننا أعضاء مراقبون في مجلس حقوق الإنسان، كما أننا أعضاء مراقبون في الأمم المتحدة"¹⁶⁹.



لم تكن المبررات مقنعة للكثيرين، وحدثت ضجة إعلامية كبيرة وغضب شعبي عارم، بعد صدور الكثير من التسريبات والتصريحات التي تشير إلى أن الأمر كان بطلب من السلطة، وأن ممثلي الكتل المتعاطفة مع الفلسطينيين (العربية والإسلامية والإفريقية وعدم الانحياز) استجابت لرغبة السلطة، على الرغم من أنه كان هناك غالبية كافية ومريحة لإجازة التقرير بنحو 33 عضواً. ثم إن ناصر القدوة عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، وممثل منظمة التحرير سابقاً في الأمم المتحدة، والخبير بآليات التنسيق والتصويت بين الدول الأعضاء، قال في مقابلة مع قناة العربية في 2009/10/8 إنه من المعروف أنه عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية "فإن القرار يعود إلى السلطة"، وأن السلطة أخطأت بطلب التأجيل، وأنه لا يوجد تدخل للدول العربية في القرار.

تواترت الأنباء عن تعرض السلطة الفلسطينية لضغوط إسرائيلية وأمريكية كبيرة، وأن الأمريكيان أبلغوا السلطة أن اعتماد تقرير جولدستون من شأنه أن يوقف جميع مساعي السلام¹⁷⁰. كما تحدثت أنباء عن عمليات تهديد وابتزاز تعرضت لها السلطة من الطرف الإسرائيلي، وتسربت أنباء وإشاعات غير مؤكدة عن زيارة مسؤولين أمنيين وعسكريين لعباس، وتهديده بكشف أسرار وأشرطة تثبت على حد زعمها ضلوع عباس في الحرب على غزة، وأن رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) (Israel Security Agency-ISA (Shabak) يوفال ديسكين Yuval Diskin زار مقر عباس قبل يوم من تأجيل التقرير، وهدده بتحويل الضفة الغربية إلى غزة ثانية إذا رفض إرجاء التصويت¹⁷¹.

الرئيس عباس وفي ظروف عاصفة من الاتهامات الموجهة إليه وإلى قيادة السلطة في رام الله، تحت ضغط من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة فتح، أمر بتشكيل لجنة تحقيق في ظروف وملابسات اتخاذ قرار التأجيل، برئاسة حنا عميرة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير¹⁷². وقد أثار هذا القرار استغراب العديدين، إذ عبّر عبد الرحيم ملوح وغسان الشكعة عضواً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عن استغرابهما من إعلان ياسر عبد ربه عن تشكيل اللجنة قبل أن يناقش الأمر في اللجنة التنفيذية؛ كما كان لافتاً للنظر أن اللجنة المعلنة كانت معنية بمعرفة أسباب التأجيل، وليس بكشف المسؤول عن اتخاذ القرار ومحاسبته¹⁷³. وربما كان السبب أن الذي اتخذ القرار كان هو محمود عباس نفسه، فقد كان هناك حراك داخل اللجنة التنفيذية للمنظمة واللجنة المركزية لفتح وفي فتح نفسها يتهم الرئيس عباس بالرضوخ للضغوط للموافقة على سحب التقرير¹⁷⁴. وقال محمد حوراني القيادي في فتح إن هناك إجماعاً بين مختلف القيادات في حركة فتح على أن مؤسسة الرئاسة تتحمل المسؤولية عن سحب التقرير¹⁷⁵، كما حمل نبيل عمرو القيادي في فتح وعضو المجلس المركزي للمنظمة الرئيس عباس المسؤولية المباشرة، وقال إنه هو من اتخذ قرار التأجيل¹⁷⁶.

ويظهر أن الرئيس عباس وقيادة السلطة في رام الله لم تكن تتوقع هذا الحجم الواسع من الغضب والإدانة للتأجيل، وبدا واضحاً أنها تحاول استيعاب الصدمة ولملمة الموضوع. وتحت الضغط، اعترفت بالخطأ، وقال إبراهيم خريشة، سفير فلسطين في جنيف، إنه "كان هناك خطأ... لم نتوقع ردود الفعل، خاصة الشعبية الفلسطينية"، كما اعترف بوجود حالة تخبط رافقت مناقشات فكرة الموافقة على التأجيل، وأن المسؤول عن هذا التخبط والخطأ هو "القيادة الفلسطينية"¹⁷⁷.

من الناحية الرسمية، عارضت حركة فتح تأجيل عرض تقرير جولدستون¹⁷⁸، لكنها رفضت "استغلال" حركة حماس للموضوع. وعلى الرغم من الكثير من التصريحات الغاضبة لقياداتها، إلا أنها لم تتخذ أي إجراء لكشف المسؤول عن التأجيل ومحاسبته أو معاقبته. الفصائل الفلسطينية كافة بما فيها الجهاد الإسلامي والجهة الشعبية والجهة الديمقراطية والقيادة العامة... أدانت تأجيل التقرير. كما قدم وزير الاقتصاد الفلسطيني في حكومة رام الله باسم خوري استقالته¹⁷⁹.

لم يكن موقف حركة حماس من التقرير واضحاً وحاسماً في البداية، وتراوحت ردود الفعل بين الترحيب والتحفظ. فقد رحب إسماعيل هنية رئيس وزراء الحكومة في غزة بتقرير جولدستون، وقال إنه "أظهر إدانة واضحة للاحتلال بارتكاب جرائم حرب في قطاع غزة". وقال فوزي برهوم الناطق باسم حماس إن هذا التقرير دليل إضافي وقاطع على ارتكاب الاحتلال جرائم حرب في قطاع غزة، وإن "هذا التقرير الواضح والصريح يفرض على المجتمع الدولي محاكمة قيادات الاحتلال الإسرائيلي كمجرمي حرب"¹⁸⁰. أما إسماعيل رضوان فقال إن "التقرير سياسي وغير متوازن وغير منصف وغير موضوعي، لأنه ساوى بين الجلاذ والضحية"، وأنه "حاول أن يسترضي العدو الصهيوني حين اتهم المقاومة وحماس بارتكاب جرائم حرب"¹⁸¹. أما عزت الرشق عضو المكتب السياسي لحماس فقال إن التقرير "يحمل جوانب إيجابية من خلال تأكيده على قيام الكيان الصهيوني بارتكاب جرائم ضد الإنسانية". غير أن الرشق انتقد جانباً من التقرير عندما وصفه بأنه "ساوى بين الجلاذ والضحية، عندما وجه اتهامات باطلة بحق حركة حماس"¹⁸². غير أن لهجة حماس ازدادت شدة وقوة في اتجاه إدانة تأجيل التقرير، بينما بهتت الاعتراضات عليه لصالح تأييد التصويت عليه، وعدم تفويت المكاسب المحتملة من محاسبة "إسرائيل" وإدانة قادتها. ولذلك، فإن الرئيس عباس وعدداً من قادة السلطة وفتح نبهوا إلى اعتراضات حماس في البداية على التقرير، واتهموها بالابتزاز السياسي، إلا أن حماس التي اعترضت على الاتهامات المتعلقة بها في نصوص التقرير، فرقّت بين ذلك وبين حالة الإجماع في داخلها على عدم تأجيل التصويت على التقرير، وعلى محاسبة مسؤولي السلطة الذين كانوا وراء التأجيل.



اعتبر خالد مشعل أن موقف السلطة هو "عار"، وأن "دماء الأطفال والنساء في غزة سوف تلعن من يضحى بدم الإنسان الفلسطيني"، ووصف موقف السلطة بـ "السخيف والمخزي"¹⁸³. وقال إسماعيل هنية إن "هذا تفريط غير مسبوق بدماء شهداء وحقوق شعب"، وأن سحب التقرير عبثي وجريمة سياسية ووطنية، وأنه يضرّ بالمصالحة الفلسطينية¹⁸⁴. واعتبر بيان للحكومة المقالة في غزة طلب تأجيل التقرير "جريمة خطيرة في حق شعبنا"¹⁸⁵. ووصف محمد نزال سحب التقرير بأنه "انهزامي وغير أخلاقي"¹⁸⁶، وهناك الكثير من التصريحات المماثلة الصادرة عن حماس.

اعتبرت حماس أن تشكيل عباس للجنة التحقيق هو "مسرحية مكشوفة لمحاولة التغطية على دوره المشبوه في طلب التأجيل"، بحسب تصريح عزت الرشق¹⁸⁷، وأنه خطوة لذر الرماد في العيون، ومحاولة شخصية للتهرب من المسؤولية¹⁸⁸. وكان من الواضح لدى حماس أن قرار تأجيل التصويت على التقرير قد ألقى بظلاله السلبية على أجواء التوقيع على ورقة المصالحة المصرية، كما أشار محمود الزهار وأسامه حمدان وغيرهما¹⁸⁹.

عادت قيادة السلطة الفلسطينية في رام الله تحت الضغوط المختلفة إلى تنفيس الاحتقان من خلال طلب إعادة طرح التصويت على تقرير جولدستون في جلسة طارئة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة¹⁹⁰. ثم قامت فتح بالتوقيع على الورقة المصرية، مما وفر لعباس وقيادة السلطة مَنفذاً لامتناع الغضب، واستعادة زمام المبادرة، ومحاولة حشر حماس في الزاوية. وفي 2009/10/16 صادق مجلس حقوق الإنسان على تقرير جولدستون، ونجح القرار بالأغلبية. وكان ذلك محلّ ترحيب السلطة الفلسطينية في رام الله وغزة، وفتح وحماس والفصائل الفلسطينية، كما لقيت ارتياحاً فلسطينياً وعربياً وإسلامياً واسعاً، فضلاً عن الارتياح العالمي وسط مؤيدي حقوق الإنسان وداعمي حقوق الشعب الفلسطيني¹⁹¹.

دلّ تراجع السلطة عن موقفها، واعترافها بالخطأ، وإعادة طرح التصويت في مجلس حقوق الإنسان في غضون أسبوعين، على مدى قوة الرأي العام الشعبي ومدى تأثير وسائل الإعلام، فضلاً عن مدى حالة الاحتقان والغضب التي كان قد وصل إليها الشارع الفلسطيني. غير أن عدم محاسبة أحد على التأجيل، وقدرة قيادة السلطة على أخذ زمام المبادرة بشكل أو بآخر، دلّ على أنه ما زال أمام الحراك الشعبي والإعلامي أمد طويل للوصول إلى النهايات التي كان يريدها من خلال عمل منهجي منظم ومستمر؛ وأنه ما زال هناك مجال للقيادات السياسية للمراهنة إلى حدّ ما على "ضعف ذاكرة" شعوبها، وسرعة عودة البرودة للأحداث.

خاتمة ما زال الوضع الداخلي الفلسطيني يشهد حالة من التشرذم والانقسام تؤثر سلباً على مجمل المشروع الوطني، وعلى النضال الفلسطيني محلياً وعربياً ودولياً. الاختلاف بين فتح وحماس وبين حكومتي رام الله وغزة، هو انعكاس لخلاف سياسي وأيديولوجي عميق، وبين رؤيتين لم تتمكنا حتى الآن من التوافق على قضايا مرتبطة بأولويات العمل الوطني، وبطريقة إدارة الصراع مع الاحتلال، وبمساري المقاومة والتسوية، وبعمليات التكيف مع الشرعيات العربية والدولية.

وقد كان صمود المقاومة وبسالتها في معركة غزة (2008/12/27-2009/1/18) وتمكّنها من إفشال الهجوم الإسرائيلي، رافعة شعبية وسياسية وإعلامية لحماس وحكومتها ولتيار المقاومة، وأوجد حالة من الإحباط لدى أعداء حماس وخصومها من إمكانية إسقاطها بالقوة، كما شكل دافعاً للمضي في الحوار الوطني. وكان أداء قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة السلطة في رام الله باهتاً ضئيلاً، لا يتناسب مع الحرب وحجمها وانعكاساتها. غير أن وهج "الصمود والانتصار" سرعان ما جرى امتصاصه في بيئة فلسطينية وعربية ودولية عاجزة عن استثماره؛ بينما عاد الحصار، ومعه الدمار الذي أحدثته الحرب، فترك جرح أهل غزة "ينزف ويتعفن"، أما المال المرصود لإعادة إعمار غزة، فقد منع دخوله، واستخدم كأداة للضغط والابتزاز السياسي على حكومة حماس المقالة.

تبعث الحرب على غزة أجواء المصالحة، ورعت مصر الحوار الوطني، وخصوصاً بين فتح وحماس، وقطع أشواطاً كبيرة. غير أن النسخة المصرية النهائية لوثيقة المصالحة لقيت بعض الاعتراضات من حماس، لأنها، في رأيها، غيرت أو عدّلت بعض النقاط المهمة. وتمّ تعليق عملية المصالحة وسط رفض الحكومة المصرية وفتح (التي وقعت على الوثيقة) إعادة النظر في الورقة مرة أخرى.

ما تزال إشكالية الشرعيات الناقصة والمفقودة والممنوعة تلقي بظلالها على الحالة الفلسطينية، في المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس المركزي واللجنة التنفيذية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية والرئاسة الفلسطينية والمجلس التشريعي، وحكومة الطوارئ في رام الله، وحكومة تسيير الأعمال في غزة. إن مثل هذه التشابكات تُظهر بشكل واضح (ولو من الناحية الإجرائية) أن عملية الإصلاح تحتاج إلى إعادة ترتيب شاملة للبيت الفلسطيني، ولا يمكن أن تقف أو تنتهي عند الانتخابات أو تشكيل حكومة مؤقتة.

تمكنت حركة فتح من عقد مؤتمرها السادس بعد انتظار دام عشرين عاماً، واستطاعت ترتيب أوراقها الداخلية، بعد مخاض عسير، خرج منه الرئيس عباس ومؤيدوه منتصرين، بينما استبعدت العديد من القيادات التاريخية وعلى رأسها فاروق قدومي، وبرز تيار الداخل على حساب الخارج،

كما حصل التيار الأمني والتيار المؤيد لمسار التسوية على مكاسب معتبرة. وما زال أمام فتح الكثير لتقوم به على صعيد بناء الحركة التنظيمي، ومحاربة الفساد الداخلي، وتحديد المسارات الاستراتيجية، وتجديد الرموز.

تسبب أداء الرئاسة والسلطة في رام الله تجاه تقرير جولدستون بحرج بالغ لها، إذ إن طلبها سحب التقرير وتأجيل التصويت عليه، نتيجة ضغوط إسرائيلية وأمريكية، وضعها موضع الاتهام والاستياء البالغ من القطاعات الأوسع فلسطينياً وعربياً وإسلامياً. واضطرت السلطة بعد حالة من الارتباك والتهمة المتبادلة لإعادة التقرير للتصويت عليه، وهو ما يظهر أهمية الوعي الشعبي، وفعالية الحملات الإعلامية في متابعة الهموم الوطنية.

وكما لم تحمل سنة 2009 جديداً على مستوى إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، فإن الغموض يحيط بمسارات سنة 2010 تجاه إمكانية نجاح المصالحة الوطنية وعمل انتخابات حرة نزيهة وإعادة ترتيب منظمة التحرير ومؤسساتها. وما دامت الخيارات غير محسومة تجاه مساري التسوية والمقاومة، وما دام العنصر الخارجي مؤثراً في صناعة القرار الفلسطيني، فإن الشكوك ستبقى محيطة بإمكانية إنجاز مصالحة حقيقية تدفع المشروع الوطني الفلسطيني إلى الأمام.

هوامش الفصل الأول

- ¹ جريدة الدستور، عمّان، 2009/1/23.
- ² جريدة الحياة، لندن، 2009/3/8.
- ³ جريدة الشرق الأوسط، لندن، 2009/3/9.
- ⁴ جريدة القدس العربي، لندن، 2009/3/9.
- ⁵ الدستور، 2009/5/9.
- ⁶ جريدة الرأي، عمّان، 2009/5/13.
- ⁷ الحياة، 2009/5/20.
- ⁸ انظر: القدس العربي، وجريدة الخليج، الشارقة، 2009/5/21.
- ⁹ القدس العربي، 2009/7/9؛ وانظر أيضاً: موقع الجزيرة نت، 2009/8/30.
- ¹⁰ وكالة قدس برس إنترناشيونال، لندن، 2009/5/19.
- ¹¹ الحياة، 2009/5/21.
- ¹² القدس العربي، 2009/5/21.
- ¹³ الحياة، 2009/6/23.
- ¹⁴ انظر: وكالة رويترز للأنباء، 2009/8/24؛ والحياة، 2009/8/26.
- ¹⁵ انظر: الشرق الأوسط، 2009/8/27، و2009/9/1.
- ¹⁶ جريدة العرب، الدوحة، 2009/8/15.
- ¹⁷ جريدة الاتحاد، أبو ظبي، 2009/12/27.
- ¹⁸ الحياة، 2009/3/2.
- ¹⁹ الحياة، 2009/5/21.
- ²⁰ انظر دراسة المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) حول الوضع المالي في غزة، في: www.pecdar.ps/pdfs/emp.%20report.pdf
- ²¹ جريدة فلسطين، غزة، 2009/4/13.
- ²² الحياة، 2009/1/22.
- ²³ انظر: الحياة، والعرب، 2009/1/26.
- ²⁴ فلسطين، 2009/3/2.
- ²⁵ انظر: الحياة، 2009/2/19.
- ²⁶ انظر: فلسطين، 2009/2/23.
- ²⁷ الحياة، 2009/2/24.
- ²⁸ انظر تصريح خليل الحية، فلسطين، 2008/11/12.
- ²⁹ القدس العربي، 2009/3/9.
- ³⁰ الحياة، 2009/3/1.
- ³¹ فلسطين، 2009/3/19.
- ³² انظر: الشرق الأوسط، 2009/7/11؛ وتصريح محمود الزهار، العرب، 2009/7/11؛ وتصريح خليل الحية، قدس برس، 2009/7/13.



- ³³ الحياة، 2009/8/20.
- ³⁴ انظر مثلاً تصريح محمود عباس، جريدة الأيام، رام الله، 2009/3/1؛ وتصريحه في القدس العربي، 2009/3/9؛ وتصريح صائب عريقات في جريدة الحياة الجديدة، رام الله، 2009/6/9.
- ³⁵ انظر تصريح إسماعيل رضوان، الشرق الأوسط، 2009/4/11؛ وتصريح خليل الحية، القدس العربي، 2009/4/20؛ وانظر أيضاً: الحياة، 2009/6/4.
- ³⁶ الخليج، 2009/3/22؛ وانظر تصريح رباح مهنا حول اقتراح الجبهة الشعبية، القدس العربي، 2009/3/28، والشرق الأوسط، 2009/4/11.
- ³⁷ انظر تصريح محمود الرمحي، الخليج، 2009/7/20؛ وانظر أيضاً تصريح حسن خريشة، الشرق الأوسط، 2009/7/5.
- ³⁸ فلسطين، 2009/6/10.
- ³⁹ انظر: الخليج، 2009/7/8، والعرب، 18-2009/8/19، والقدس العربي، 2009/8/19.
- ⁴⁰ الشرق الأوسط، 2009/7/2.
- ⁴¹ الحياة، 2009/7/2.
- ⁴² انظر تصريح عزت الرشق، قدس برس، 2009/10/2؛ وتصريح إسماعيل هنية، الأيام، رام الله، 2009/10/8.
- ⁴³ انظر: الحياة، 8 و 2009/10/11؛ وجريدة الأخبار، بيروت، 2009/10/9.
- ⁴⁴ جريدة المستقبل، بيروت، 2009/10/12.
- ⁴⁵ القدس العربي، والحياة، 2009/10/15.
- ⁴⁶ جريدة السفير، بيروت، 2009/10/13.
- ⁴⁷ الخليج، 2009/10/15.
- ⁴⁸ حول ملاحظات حماس على الورقة المصرية انظر: الجزيرة نت، 18-2009/10/19؛ والشرق الأوسط، 2009/10/20؛ وجريدة الشرق، الدوحة، 2009/10/23؛ والحياة، 2009/10/26.
- ⁴⁹ انظر مثلاً تصريح أسامة حمدان، قدس برس، 2009/1/7؛ وتصريح موسى أبو مرزوق، القدس العربي، 2009/1/10.
- ⁵⁰ وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، 2009/10/23.
- ⁵¹ رويترز، 2009/10/25.
- ⁵² الأيام، رام الله، 2009/10/25.
- ⁵³ فلسطين، 2009/10/25.
- ⁵⁴ الحياة، 2009/10/25.
- ⁵⁵ المستقبل، 2009/10/25.
- ⁵⁶ موقع عرب 48، 2009/10/23.
- ⁵⁷ الحياة، 2009/10/25.
- ⁵⁸ موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/10/24.
- ⁵⁹ جريدة الأهرام، القاهرة، 2009/10/30.
- ⁶⁰ الحياة، 2009/11/13.
- ⁶¹ وكالة وفا، 2009/11/5.
- ⁶² الحياة، 2009/11/6.
- ⁶³ حول دعم اللجنة التنفيذية انظر: الحياة الجديدة، 2009/11/6؛ وحول دعم المجلس الثوري لفتح، انظر: القدس العربي، 2009/11/9؛ وحول دعم رؤساء "إسرائيل" وأمريكا ومصر وملك الأردن، انظر: المستقبل، 2009/11/6.
- ⁶⁴ رويترز، 2009/11/25.

- ⁶⁵ الحياة، 2009/12/17.
- ⁶⁶ انظر مثلاً تصريح فوزي برهوم، فلسطين، 2009/12/17؛ وتصريح موسى أبو مرزوق، جريدة السبيل، عمّان، 2009/12/26.
- ⁶⁷ فلسطين، 2009/1/29.
- ⁶⁸ تصريح صائب عريقات، القدس العربي، 2009/1/30.
- ⁶⁹ تصريح حسين الشيخ، الشرق الأوسط، 2009/1/30.
- ⁷⁰ تصريح عزام الأحمد، الجزيرة.نت، 2009/1/29.
- ⁷¹ من بيان صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني، الحياة الجديدة، 2009/2/1.
- ⁷² الحياة، 2009/2/4.
- ⁷³ الشرق الأوسط، 2009/2/3.
- ⁷⁴ حول موقف حماس، انظر تصريح سامي أبو زهري، الخليج، 2009/8/18؛ وبيان الحكومة الفلسطينية في غزة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/8/18؛ وبيان لحركة حماس، جريدة عكاظ، جدة، 2009/8/22.
- ⁷⁵ الحياة، 2009/8/25.
- ⁷⁶ وكالة وفا، 2009/8/26؛ وانظر: الحياة، والشرق الأوسط، 2009/8/27.
- ⁷⁷ انظر: القدس العربي، 2009/8/27.
- ⁷⁸ الخليج، 2009/8/29.
- ⁷⁹ وكالة وفا، 2009/8/26.
- ⁸⁰ جريدة الغد، عمّان، 2009/8/28.
- ⁸¹ القدس العربي، 2009/4/13.
- ⁸² الغد، 2009/4/22.
- ⁸³ الغد، 11 و 2009/5/13.
- ⁸⁴ انظر: الشرق الأوسط، 2009/5/12؛ والغد، والخليج، 2009/5/11.
- ⁸⁵ القدس العربي، 2009/5/13.
- ⁸⁶ القدس العربي، 2009/5/16.
- ⁸⁷ الشرق الأوسط، 2009/6/6.
- ⁸⁸ الغد، 2009/6/15.
- ⁸⁹ القدس العربي، 2009/7/6.
- ⁹⁰ قدس برس، 2009/7/12؛ والجزيرة.نت، 2009/7/15.
- ⁹¹ الحياة الجديدة، 2009/7/14.
- ⁹² الشرق الأوسط، 2009/7/15.
- ⁹³ الغد، 2009/7/17.
- ⁹⁴ الغد، 2009/5/11.
- ⁹⁵ الشرق الأوسط، 2009/8/1.
- ⁹⁶ انظر تصريح فيصل أبو شهلا، الشرق الأوسط، 2009/8/2.
- ⁹⁷ الأيام، رام الله، 2009/8/9.
- ⁹⁸ كان هناك الكثير من الأخبار والتصريحات الصحفية المتعلقة بحرمان ممثلي فتح في القطاع من المشاركة في المؤتمر، خصوصاً في الأيام التي سبقت المؤتمر وفي أثنائه.



- 99 الخليج، 2009/8/10.
- 100 الخليج، 2009/8/13.
- 101 الشرق الأوسط، 2009/10/20.
- 102 وكالة معاً الإخبارية، 2010/4/13.
- 103 الحياة، والحياة الجديدة، 2009/8/16.
- 104 القدس العربي، 2009/8/13.
- 105 انظر مثلاً: الحياة، 2009/1/3؛ والشرق الأوسط، 8 و 2009/1/10.
- 106 تصريح رأفت ناصيف، فلسطين، 2009/1/22.
- 107 تصريح رأفت ناصيف، الشرق الأوسط، 2009/1/25.
- 108 فلسطين، 2009/2/20.
- 109 الشرق الأوسط، 2009/2/25.
- 110 وكالة معاً، 2009/3/12.
- 111 الشرق الأوسط، 2009/6/11.
- 112 انظر: القدس العربي، والحياة، 2009/6/13.
- 113 فلسطين، 2009/7/3.
- 114 انظر: فلسطين، 16 و 2009/12/17.
- 115 فلسطين، 2009/7/29.
- 116 القدس العربي، 2009/7/25.
- 117 القدس العربي، 2009/4/20.
- 118 المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/11/29.
- 119 قدس برس، 2009/7/4.
- 120 فلسطين، 2009/9/15.
- 121 السبيل، 2009/11/13.
- 122 السبيل، 2009/10/13.
- 123 الحياة، 2009/7/6.
- 124 انظر: الحياة، 2009/7/7.
- 125 فلسطين، 2009/2/11.
- 126 الشرق الأوسط، 2009/6/16.
- 127 الشرق الأوسط، 2009/7/28.
- 128 الحياة، 2009/8/12.
- 129 وكالة سما الإخبارية، 2009/5/31.
- 130 القدس العربي، 2009/6/5.
- 131 فلسطين، 2009/6/9.
- 132 فلسطين، 2009/6/2.
- 133 انظر: الخليج، 2009/3/6؛ والقدس العربي، 2009/7/7.
- 134 القدس العربي، 2009/6/9، و 2009/7/7.

- ¹³⁵ تصريح عدنان الضميري، الناطق الرسمي باسم الأجهزة الأمنية، القدس العربي، 2009/6/9.
- ¹³⁶ الشرق الأوسط، 2009/6/17.
- ¹³⁷ The Guardian newspaper, London, 17/12/2009, <http://www.guardian.co.uk/world/2009/dec/17/cia-palestinian-security-agents>
- ¹³⁸ انظر على سبيل المثال تصريح صادر عن مصدر إسرائيلي، عرب 48، 2009/4/12؛ وقدس برس، 2009/7/7 نقلاً عن الإذاعة العبرية؛ وجريدة الاتحاد، أبو ظبي، 2009/12/12.
- ¹³⁹ انظر: القدس العربي، 2009/12/16.
- ¹⁴⁰ الشرق الأوسط، 2009/11/21.
- ¹⁴¹ وكالة سما، 2009/12/28.
- ¹⁴² انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/1/22؛ وفلسطين، 2009/2/11؛ والعرب، 2009/2/4.
- ¹⁴³ الغد، 2009/4/3.
- ¹⁴⁴ المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/1/22؛ وانظر: الغد، 2009/5/13.
- ¹⁴⁵ الشرق الأوسط، 2009/1/25.
- ¹⁴⁶ العرب، 2009/7/7؛ وفلسطين، 7 و 2009/7/18؛ وقدس برس، 2009/8/31.
- ¹⁴⁷ انظر تصريح فوزي برهوم، القدس العربي، 2009/9/1.
- ¹⁴⁸ الخليج، 2009/6/8.
- ¹⁴⁹ القدس العربي، 2009/12/15.
- ¹⁵⁰ فلسطين، 2009/8/20.
- ¹⁵¹ غطت معظم وسائل الإعلام أحداث رفح، خصوصاً في الفترة 14-2009/8/17.
- ¹⁵² انظر: جريدة البيان، دبي، والسبيل، 2009/8/18.
- ¹⁵³ انظر: قدس برس، 2009/8/22.
- ¹⁵⁴ فلسطين، 2009/12/20.
- ¹⁵⁵ الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية: التقرير السنوي الخامس عشر 1 كانون ثاني - 31 كانون أول 2009، رام الله، 2010، ص 225، و 232، انظر: <http://www.ichr.ps/pdfs/aar15.pdf>
- ¹⁵⁶ المرجع نفسه، ص 276.
- ¹⁵⁷ كلمة محمود عباس في الجامعة العربية الأمريكية في جنين، الحياة، 2009/10/14.
- ¹⁵⁸ الشرق الأوسط، 2009/1/29.
- ¹⁵⁹ انظر تصريح إسماعيل رضوان، قدس برس، 2009/1/18؛ وتصريح صلاح البردويل، الاتحاد، 2009/1/18.
- ¹⁶⁰ انظر: قدس برس، 2009/1/13.
- ¹⁶¹ انظر مثلاً: الدستور، 2009/1/4؛ والحياة الجديدة، 2009/1/19.
- ¹⁶² السبيل، 2009/1/6.
- ¹⁶³ السفير، 2009/1/16.
- ¹⁶⁴ جريدة الوطن، الدوحة، 2009/1/17.
- ¹⁶⁵ الحياة، 2009/1/17.
- ¹⁶⁶ الحياة، والشرق الأوسط، 2009/1/17.

Richard Goldstone et al., Human Rights in Palestinian and Other Occupied Arab Territories: Report of the United Nations Fact-Finding Mission on the Gaza Conflict, Human Rights Council, General Assembly, United Nations, 25/9/2009, <http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/12session/A-HRC-12-48.pdf>

- ¹⁶⁷ انظر مثلاً تصريح نبيل أبو ردينة، القدس العربي، 2009/10/3.
- ¹⁶⁹ وكالة وفا، 2009/10/5.
- ¹⁷⁰ انظر: القدس العربي، 2009/10/5؛ والسفير، 2009/10/7؛ وانظر أيضاً: Haaretz newspaper, 2/10/2009.
- ¹⁷¹ انظر: العرب، 2009/10/6؛ وجريدة المستقبل العربي الإلكترونية، 2009/10/4؛ والقدس العربي، 2010/1/18.
- ¹⁷² انظر: الحياة، والشرق الأوسط، 2009/1/5.
- ¹⁷³ انظر: القدس العربي، 2009/10/6.
- ¹⁷⁴ القدس العربي، 2009/10/3؛ والشرق الأوسط، 2009/10/5.
- ¹⁷⁵ الشرق الأوسط، 2009/10/9.
- ¹⁷⁶ الجزيرة نت، 2009/10/7.
- ¹⁷⁷ الشرق الأوسط، 2009/10/10؛ وانظر تصريح ياسر عبد ربه، الحياة، 2009/10/8.
- ¹⁷⁸ انظر: الأيام، رام الله، والغد، 2009/10/4.
- ¹⁷⁹ الحياة، 2009/10/4.
- ¹⁸⁰ الخليج، والحياة، 2009/9/17.
- ¹⁸¹ جريدة الوطن، أبها (السعودية)، 2009/9/16؛ والخليج، 2009/9/17.
- ¹⁸² المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/9/19.
- ¹⁸³ المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/10/2.
- ¹⁸⁴ الخليج، والعرب، 2009/10/6.
- ¹⁸⁵ الحياة، 2009/10/4.
- ¹⁸⁶ المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/10/3.
- ¹⁸⁷ المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/10/4.
- ¹⁸⁸ فلسطين، 2009/10/8.
- ¹⁸⁹ القدس العربي، 2009/10/7؛ والسبيل، 2009/10/9.
- ¹⁹⁰ الشرق الأوسط، 2009/10/10؛ والجزيرة نت، 2009/10/9.
- ¹⁹¹ انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/10/16؛ والقدس العربي، والأيام، رام الله، 2009/10/17؛ والشرق الأوسط، 2009/10/18.

The Palestinian Strategic Report 2009

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009 الذي يصدر للعام الخامس على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، طوال سنة كاملة، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدثة الدقيقة، ضمن قراءة تحليلية واستشراف مستقبلية. وقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني.

شارك في إعداد هذا التقرير 14 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، والمواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والوضع السكاني والاقتصادي الفلسطيني؛ كما يسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومعاناة الأرض والإنسان تحت الاحتلال الإسرائيلي.

ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن صالح

ISBN 978-9953-500-81-2



9 789953 500812



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

